الإنتخابات الفلسطينية

المشاركون (ألفبائيا) :

د. زياد أبوعمرو د. إبراهيم أبولغد د. علي الجرباوي د. خليل الشقاقي

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

SPC
JQ
.A95
I585
1993
BZU

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية. ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة. ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين.

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال.

مجلس الأمناء

أسعد أبوشرخ
رشيد الخالدي
خليل الشقاقي
سعيد كنعان، رئيسا
إبراهيم أبولغد
رجا شحادة
هشام عورتاني
مريم مرعي

مدير المركز

خليل الشقاقي

Digitized by Birzeit University Library

SISN=
96837
SISN=
228157
SPC
JQ
1830
.A95
I585
1993
B24

الإنتخابات الفلسطينية

المشاركون (ألفبائيا) :

د. زياد أبوعمرو د. إبراهيم أبولغد د. علي الجرباوي د. خليل الشقاقي

وحدة التحليل السياسي (٢)

مكتبة جامعة بيرزيت
37262

تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣
مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)
نابلس - الضفة الغربية

Digitized by Birzeit University Library

قام باعداد هذه الورقة أعضاء في وحدة التحليل السياسي بالمركز.
يمكن الحصول على نسخ أخرى من هذه الورقة أو على منشورات المركز الأخرى بالكتابة إلى عنوان المركز.

إن الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء أعضاء وحدة التحليل السياسي المشاركين في اعداد هذه الورقة ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، الضفة الغربية
ت ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت/فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

المقدمة ٤

الإنتخابات الفلسطينية ٦

١- المقدمة
٢- التجربة الديمقراطية الفلسطينية
٣- مواقف الاطراف
٤- خيار عدم اجراء الانتخابات
٥- النظام الانتخابي
٦- الخلاصة والتوصيات

الملحق : ٣٩

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حول الانتخابات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

المقدمة

اننا في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ونحن نراقب عن كثب التطورات المحلية والاقليمية والعالمية، نلحظ نقصا واضحا في مجال البحوث والدراسات المختصة في الشؤون الفلسطينية. لذلك نسعى، كمؤسسة بحثية وكبنك للتفكير، الى تقديم إسهام فكري، علمي واكاديمي، راق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية للواقع الفلسطيني. كما نسعى الى دراسة آثار المتغيرات الاقليمية والدولية على القضية الفلسطينية وعملية بناء الكيان الفلسطيني.

وفي هذا السياق، يقوم المركز بإعداد الدراسات العامة والتفصيلية ووضع التصورات والاستراتيجيات وتحديد الآليات المناسبة. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف، يتبنى المركز خطة تشمل عقد موجزات شهرية وحلقات عصف فكري مع سياسيين أو خبراء أو أكاديميين في المجالات المختلفة، وتكوين مجموعات دراسية متخصصة، وإقامة أيام دراسية وحلقات تدريب وورشات عمل، وتقديم سلسلة من المحاضرات العامة، وإجراء أبحاث أكاديمية متخصصة، ونشر تحليلات سياسية، وعقد مؤتمر علمي سنوي، واصدار دورية خاصة بالمركز هي "السياسة الفلسطينية".

تشرف وحدة التحليل السياسي، على نشر تحليلات سياسية نقدية موضوعية لقضايا فلسطينية هامة وتقديم خيارات وبدائل لمواجهة المشاكل التي تعترض العمل السياسي الفلسطيني. يساهم في كتابة هذه التحليلات مجموعة من الاكاديميين الفلسطينيين المختصين من داخل وخارج المركز. ومن المتوقع في وضع كهذا ان تتداخل آراء وتحليلات المساهمين بشكل يصبح من الصعب معه التمييز بين مساهمة وأخرى. كما ان التعديلات التي تجرى على النصوص الأصلية تجعل من الصعب التعرف عليها في صيغتها النهائية. وفي هذا السياق أيضا، تجدر الاشارة الى أنه ليس من الضروري أن يوافق جميع اعضاء الوحدة المشاركين على كل ما يرد في التحليل وأن وجهات النظر قد لا تتطابق في كل صغيرة وكبيرة فيه.

يعالج هذا التحليل، وهو الثاني الذي يصدر عن وحدة التحليل السياسي، موضوعا ذا أهمية بالغة وعاجلة للشعب الفلسطيني وهو موضوع الانتخابات الفلسطينية. ونظرا لأهمية وحساسية الموضوع فقد عمل المساهمون في التحليل

Digitized by Birzeit University Library

على تغليب الموضوعية والعلمية والتخلي عن أية أفكار مسبقة في هذا المجال.

وقد وجد المساهمون في هذه الورقة أن هنالك حاجة للقيام باستطلاع علمي للرأي العام الفلسطيني ليوفر لهم معلومات دقيقة عن الموقف الفلسطيني الشعبي من الانتخابات. وقد قامت وحدة استطلاعات الرأي والمسوحات بالمركز بعمل الاستطلاع أيام ٥-١٩٩٣/١٠/٨ بين عينة بلغت ألف ومائتين وتسعة وخمسين (١٢٥٩) شخصا (أنظر الملحق). ويجد القارىء ملخصا تحليليا لنتائج الاستطلاع في القسم المتعلق بموقف الشارع الفلسطيني في هذا التحليل. وقد عمل أعضاء وحدة استطلاعات الرأي والمسوحات بتجرد كامل وموضوعية لضمان أقصى درجات المصداقية العلمية لهذا الاستطلاع.

ويود المركز الاشادة بعملهم هذا ويخص بالتقدير منسق وحدة استطلاعات الرأي والمسوحات، د. نادر سعيد وأعضاء الوحدة أيوب مصطفى وسمير عوض إذ لولا جهودهم الكبيرة وتفانيهم في العمل لما تمكن المركز من اخراج هذه الورقة بشكلها الحالي. ويود المركز الاشارة الى أن هذه الوحدة ستقوم شهريا بعمل استطلاع للرأي مشابه للاستطلاع المنشور في هذه الورقة وذلك بغرض قياس التوجهات الفلسطينية العامة من الانتخابات.

Digitized by Birzeit University Library

الانتخابات الفلسطينية

(١) مقدمة

هذه ليست دراسة عن النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي وإنما عن جانب واحد من جوانبه وهو المتعلق بالانتخابات. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة وعاجلة لأن اجراء انتخابات سياسية عامة في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية لم يعد مسألة نظرية، بل أصبح خيارا حقيقيا ينص عليه إعلان المبادىء الفلسطيني - الاسرائيلي الموقع في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣ . فقد جاء في اعلان المبادىء هذا ان الانتخابات ستشكل "خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة". إن قراءة دقيقة لاعلان المبادىء تؤكد أن تنفيذا أمينا له يحتم إقامة مجلس "سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية" منتخب يتولى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وأن "ولاية" هذا المجلس تبسط على الارض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى هذا الأساس، يتوجب على الطرف الفلسطيني ان يسعى خلال المفاوضات القادمة حول الانتخابات الى انتزاع أفضل الشروط الممكنة لكي يخلق من هذه الانتخابات وشروطها وآفاقها وضعا ينسجم والتصور الفلسطيني الخاص بالانتخابات وبالنظام السياسي المستقبلي المنصوص عليه في اعلان الاستقلال الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ . وقد ورد في اعلان الاستقلال هذا اشارة صريحة إلى أن فلسطين ستحافظ على حقوق مواطنيها الكاملة وستكون دولة "تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على اساس حرية الرأي وحرية تكوين الاحزاب ورعاية الاغلبية حقوق الاقلية واحترام الاقلية قرارات الاغلبية" *.

وحول طبيعة الانتخابات المقترحة، جاء في اعلان المبادىء الفلسطيني - الاسرائيلي انه "من أجل ان يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادىء ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة للمجلس تحت اشراف ومراقبة دولية متفق عليهما، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام"** وطبقا لاعلان المبادىء، فإن الانتخابات التي

* تجدر الإشارة هنا إلى أن كلمة انتخابات غير مذكورة بالاسم في اعلان الاستقلال الفلسطيني.
** يتضمن النص الانجليزي لاعلان المبادىء عبارة "إشراف متفق عليه ومراقبة د...

Digitized by Birzeit University Library

سيتم التفاوض والاتفاق حولها سوف تجري في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول اعلان المبادىء حيز التنفيذ. أي أنه من المقرر أن تجري هذه الانتخابات في موعد لا يتجاوز ١٩٩٤/٧/١٣ . وقد تم في الإجتماع الذي عقد بين ياسر عرفات واسحق رابين في القاهرة في ١٩٩٣/١٠/٦ الاتفاق على تشكيل لجنة انتخابات فلسطينية - اسرائيلية مهمتها التوصل لاتفاقية حول الانتخابات. وطبقا لما جاء في الملحق الأول لإعلان المبادىء الفلسطيني - الإسرائيلي، سوف تكون الموضوعات التالية خاضعة للاتفاق بين الطرفين :

أ- النظام الانتخابي،

ب- صيغة الاشراف والمراقبة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية، و

جـ- الاحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية، بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الاعلام، وامكانية الترخيص لمحطة بث اذاعي وتلفزي.

وهناك اشارة في اعلان المبادىء الى حق المشاركة في العملية الانتخابية لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها، ولكن وفقا لاتفاق بين الطرفين. وقد اوضح متحدثون فلسطينيون رسميون أن "المشاركة" ستكون في الترشيح والتصويت. لكن الطريقة التي صيغ بها اعلان المبادىء توحي بعدم وجود امكانية "عملية" لمشاركة "المرحلين (النازحين)" الذين كانوا مسجلين يوم ١٩٦٧/٦/٤ في الانتخابات. فقد جاء في الاعلان إنه "لن يتم الاجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين المرحلين (النازحين)، والذين كانوا مسجلين يوم ٤/حزيران/١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية".

(٢) التجربة الديمقراطية الفلسطينية

بقي التوجه الفلسطيني نحو الديمقراطية السياسية، ورغم ثباته، محدود التطبيق من الناحية التاريخية. فالشعب الفلسطيني، كجزء من الشعوب التي كان إنتماؤها للدولة العثمانية، لم يمارس سوى قدرا محدودا من الحياة السياسية الحرة في فترة "تحديث" الدولة في نهاية القرن التاسع عشر، وتمكن بعض سكان المدن الفلسطينية خاصة القدس من المشاركة في إنتخابات مقيدة للبرلمان التركي (مجلس المبعوثان). كما جرت انتخابات بلدية في العديد من المدن الفلسطينية. وفي فترة سيطرة الإنتداب البريطاني، تميزت الحركة السياسية الفلسطينية بقدر من حرية المشاركة التي تجسدت في تحدي سلطات الإنتداب أحيانا، وبالمشاركة أحيانا عندما

Digitized by Birzeit University Library

سمحت سلطات الانتداب بانتخابات لبعض المجالس البلدية. أما المشاركة بالتحدي فتتمثل بانتشار الأحزاب والتنظيمات السياسية التعبوية، إذ شكلت هذه الظاهرة بداية تحول التعددية الإجتماعية الطائفية الى "تعددية" سياسية تجذرت فيما بعد عبر "الفصائل السياسية". ويهمنا في هذه الإشارة الى "التعددية السياسية" أثناء فترة الإنتداب أن نؤكد أهميتها في بلورة النظام السياسي الفلسطيني الناشىء حينئذ. وقد تمثل ذلك النظام في المحاولات العديدة والتي نالت قسطاً من النجاح في إيجاد "تمثيل فلسطيني وطني شامل" ظهر واضحا في دور "اللجنة العربية العليا" وخليفتها "الهيئة العربية العليا" التي يمكن اعتبارها هيئة تشريعية تنفيذية عليا شكلت في نواحٍ معينة بديلا لسلطة الإنتداب في الوسط العربي الفلسطيني.

وبالرغم من أن هذه السلطة الفلسطينية لم تحظ على "شرعية" من الإنتداب، إلا أنها، انبثقت عن "تحالف" قوى فلسطينية مختلفة (الحزب العربي الفلسطيني، حزب الإستقلال، حزب الدفاع، وغيرها). ولو قدر للشعب الفلسطيني ان يقيم دولته حينئذ، لكان من الممكن لتلك الدولة امتلاك قدر وافر من الشرعية السياسية.

ويهمنا في هذا المجال كذلك أن نشير الى خبرات أخرى ذات علاقة بإرساء المباديء الديمقراطية للحكم في فلسطين. وهنا تجدر الإشارة الى "المجالس" الوطنية التي عقدتها أطراف وطنية فلسطينية لتقرير مصير فلسطين بعد إنسحاب الإنتداب. فمؤتمرا غزة وأريحا في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٠ لإقرار حكومة عموم فلسطين أو بالتوصية بإلحاق ما سمي فيما بعد بالضفة الغربية بشرق الأردن كانت شكلاً من اشكال "التعددية الشعبية"، وذلك على الرغم مما مثلته من إتجاهات مختلفة انعكست في القرارات المتباينة التي تبناها المؤتمران.

ولا بد من الملاحظة هنا بأن هذه التجارب الفلسطينية، ورغم محدوديتها، إلا أنها أكدت ثلاثة أمور هامة في بلورة مباديء النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي:

١- الإستناد الى الشعب كمصدر أساسي للسلطة الوطنية.
٢- التعددية السياسية القائمة على الاختلاف العقائدي والتنظيمي.
٣ التمثيل والاقتراع كأساسين للمشاركة وإتخاذ القرار.

كذلك ساهمت التجربة الفلسطينية تحت السيطرتين المصرية والأردنية في

Digitized by Birzeit University Library

ترسيخ الربط بين الحكم والانتخابات. فالمجلس التشريعي الذي تشكل في غزة بعد انقراض "الإتحاد القومي" والذي تم تشكيله بإنتخاب محدود يمكن إعتباره إمتدادا لفكرة مؤتمر غزة الذي شكل حكومة عموم فلسطين. أما الضفة الغربية، فقد تمكنت، منذ إلحاقها بشرق الأردن عام ١٩٥٠، من المشاركة السياسية عبر تنظيماتها السياسية المختلفة (سواء كانت شرعية أو غير شرعية، كجماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي مثلاً) في انتخابات مجلس النواب الأردني حيث كان لفلسطينيي الضفة نصيبهم الدستوري وبالتالي المشاركة السياسية والفوز بمقاعد في المجلس.

أما المشاركة السياسية الأخرى التي ساهم بها الشعب الفلسطيني في فترة ما بين اللجوء والاحتلال فقد تمثلت في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ . وما يهمنا من ذلك أن تأسيسها أتى بقرار من مجلس وطني تأسيسي يفترض بأنه كان ممثلا لقطاعات شعبية فلسطينية واسعة ومعبرا عن تطلع فلسطيني تحققه وتسهر على تنفيذه منظمة لـ "التحرر الوطني"، بغض النظر عن الدور العربي الواضح في عملية التأسيس هذه. وكان واضحا من بداية عمل المنظمة بأنها بهيئاتها المختلفة - اللجنة التنفيذية، المجلس الوطني، وغيرها - تمثل تحالفا بين فئات وأحزاب وتوجهات مختلفة. وبالتالي عزّزت المنظمة بهيكليتها مبدأ **التعددية والمشاركة الشعبية**.

أما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ فقد ساد نظام الإحتلال الذي اعتمد على الجيش والأوامر العسكرية، ولم يعد لفلسطينيي الضفة والقطاع أي مجال للتعبير السياسي الشرعي. مع ذلك لم يتوقف العمل السياسي وتحولت الأحزاب السياسية السابقة والحركات الوطنية الى امتدادات لفصائل سياسية بدأت تستولي على منظمة التحرير الفلسطينية التي اصبحت بعد تأسيسها تجسد الهوية الوطنية الفلسطينية وتشكل إطار الدولة الفلسطينية المرجوة. واستغل الفلسطينيون تحت الاحتلال الانتخابات البلدية (في عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٦) والانتخابات النقابية والقطاعية على مدى سنوات الاحتلال كآليات بديلة عن العمل السياسي الشرعي، محافظين بذلك على التوجه الفلسطيني نحو التعددية والمشاركة.

أما في خارج الوطن المحتل، وفي الفترة الزمنية التي تلت عام ١٩٦٩، وهي السنة التي تمكنت فيها حركة فتح من فرض هيمنتها على الحركة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير، وحتى وقتنا هذا، تبلور نظام سياسي فلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

معاصر، وهو النظام الذي شكل الأرضية، وارسى المبادىء السياسية التي تضمنها إعلان الإستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ . ومع المحافظة على هيكلية المنظمة السابقة (اللجنة التنفيذية، المجلس الوطني، الصندوق القومي الفلسطيني)، تمكنت الفصائل الفلسطينية من الإتفاق على قواعد اللعبة السياسية الفلسطينية. وبعد ممارسة وإتفاقيات عديدة، ترسخ مبدأ التعددية السياسية، واعتبرت "الفصائل" حركات سياسية لها نصيبها في المجلس الوطني. وأخذ كل فصيل نصيبه بعد الاتفاق بين الاطراف الرئيسية في الحركة الوطنية على معايير تحدد نسبة التمثيل والمشاركة. وكان من أهم هذه المعايير حجم القوة الفدائية المقاتلة التي يمتلكها كل فصيل. وعلى ضوء ذلك برزت حركة فتح بتنظيماتها النقابية والمهنية والسياسية ككبرى الفصائل، وبالتالي حازت على اكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، بالمقارنة مع الفصائل الاخرى. ورغم المفاوضات المستمرة التي كانت تسبق عقد كل دورة جديدة للمجلس، ظلت اسس تمثيل الفصائل في الهيئات القيادية للمنظمة ثابتة. والجدير بالذكر أن المجلس الوطني لم ينبثق عن إنتخابات عامة للشعب الفلسطيني ولكن في كثير من الأحيان نتيجة لانتخابات تجري في كل فصيل مشارك على حده، بالاضافة بالطبع الى بعض التعيينات. وأما المستقلون فكلهم أتوا للمجلس بطريق الإستقطاب وكان يجري اختيارهم على اساس تعاطفهم مع فصيل محدد، وبالتالي بقيت المعادلة المتفق عليها فصائليا ثابتة في كل الأحوال. وحرصت الحركة الوطنية عبر منظمة التحرير على إشراك أكبر عدد من قطاعات الشعب الفلسطيني - جغرافيا واجتماعيا وسياسيا في المجلس الوطني لضمان صفة تمثيلية حقيقية رغم عدم إجراء إنتخابات عامة.

وهناك مبدءان تجدر الاشارة اليهما في تلك الفترة السياسية. الأول هو مبدأ المشاركة الذي كان أمرا مفروغا منه حيث تم ترسيخه رغم غياب السلطة السياسية والمجتمع المدني الواحد على أرض فلسطين. وتجسدت مظاهر المشاركة السياسية في ما يلي :

١- قبول حق الفصائل ونصيبها من المجلس.
٢- إقرار مبدأ مشاركة المستقلين رغم ميولهم السياسية.
٣- مشاركة التنظيمات الإجتماعية في الشتات الفلسطيني، إضافة الى بعض الطبقات الإجتماعية مثل العشائر.
٤- حرية التعبير وقدرة أي شخص على الوصول الى مختلف المراتب

Digitized by Birzeit University Library

القيادية من الرئيس فما دون.

أما المبدأ الثاني الذي تجدر الاشارة اليه فهو حرية التعبير والمحاسبة، وهو المبدأ الذي ورد ذكره كسابقة في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ . فقد سمحت قوانين المنظمة لكل عضو بالمشاركة الفعالة بالكلام، مؤيدا أو معارضا، محللا أو ناقدا. ولم يكن هنالك أي قيد على العضو في التعبير عن رأيه صراحةً. وتشكل مبادىء المشاركة السياسية، وحرية التعبير والمحاسبة، والتعددية التي سبق الاشارة اليها ركائز اساسية في الممارسة السياسية الديمقراطية.

يضاف الى المبادىء الثلاثة السابقة مبدأ آخر وهو "الإنتخابات". فقد كان مبدأ الإنتخابات ملزما في السياق الفلسطيني في حالتين :

الأولى : إنتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، وكذلك رئيسها فيما بعد، وإنتخاب المجلس المركزي المنبثق عن المجلس الوطني. ولم يشكل مبدأ الإنتخاب، كقاعدة للمشاركة السياسية الفعالة، مشكلة لـ م.ت.ف. لأكثر من سبب. فنتائج كل إنتخابات كانت تعكس هيمنة الفصيل الرئيسي أولاً، وهيمنة الرئيس ثانياً. وكان ذلك واضحا بانتخاب رئيس المجلس الوطني، ورئيس الصندوق القومي، وانتخابات المجلس المركزي. وبالرغم من أن مبدأ الإنتخابات الحرة والمباشرة كان مسلّما به من قبل الأطراف جميعا، إلا أنه لم يعمل به تحت ذرائع أو تبريرات مختلفة، واستمرت الصيغة التي تشكل بها المجلس الوطني الفلسطيني على ما هي عليه اليوم رغم الاصوات التي طالبت بالانتخابات الشعبية الحرة والمباشرة.

إن التجربة السياسية الفلسطينية لهذه الحقبة التاريخية لها كثير من الإيجابيات: التعددية، المشاركة، حرية التعبير والوصول لصانع القرار والتمثيل (رغم نواقصه). يضاف الى ذلك التجربة السياسية للتجمعات الفلسطينية في الشتات (في المخيمات وخاصة في لبنان)، وفي المهجر. ولا بد هنا من الاشارة ايضا الى تجربة الاتحادات والنقابات المهنية التي مارست أحيانا نفس المبادىء بنجاح أوسع.

ثم جاء اعلان الاستقلال الفلسطيني في عام ١٩٨٨ ليؤكد بأن دولة فلسطين، كما سبق واشرنا، هي "للفلسطينيين أينما كانوا" وبها يَحافظ على "معتقداتهم السياسية والدينية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام حكم ديمقراطي برلماني" يستند

Digitized by Birzeit University Library

إلى حق التعبير وتشكيل الأحزاب السياسية. ويؤكد الاعلان على القيم السياسية التي شكلت أرضية العمل السياسي أثناء فترة النضال من اجل التحرر الوطني. أما اليوم، فتواجه المنظمة التحدي الأساسي في تطبيق المبادىء الفلسطينية التي تنص عليها برامجها ومواثيقها والتي أصبحت ركائز أساسية في العمل السياسي الفلسطيني.

(٣) مواقف الأطراف

رغم وجود نص صريح في اعلان المبادىء الفلسطيني - الاسرائيلي يؤكد على الانتخابات كآلية وحيدة لتشكيل "المجلس الفلسطيني" للفترة الانتقالية، فإن قراءة متأنية لمواقف الاطراف ذات العلاقة (اسرائيل والاردن والفلسطينيين) تكشف عن دوافع ومصالح متناقضة لإجراء أو عدم إجراء هذه الانتخابات. هناك مثلا اسباب تدعو للاعتقاد بأن اسرائيل قد لا ترى فائدة، على المدى القصير، في اجراء الانتخابات رغم وجود دوافع قوية لديها، على المدى البعيد، تدفع باتجاه اجرائها. أما بالنسبة للاردن، ورغم وجود تخوفات لدى بعض الدوائر الاردنية من أن قيام سلطة فلسطينية شرعية منتخبة ستشكل تهديدا لدور الاردن في الضفة الغربية من جانب، وتهديد لاستقرار النظام الهاشمي نفسه من جانب آخر، فإن الاردن قد يجد في الانتخابات طريقة لحسم قضايا فلسطينية - اردنية عالقة، مما قد يسهم بالتالي في خدمة استقرار الاردن ومصالحه بعيدة الامد. أما بالنسبة للفلسطينيين فستجد منظمة التحرير أن هناك ميزات وفوائد لاجراء الانتخابات في هذا الوقت بالذات، رغم امكانية وجود العديد من التحفظات لدى قيادة المنظمة على اجراء الانتخابات. وسيتم تناول هذه التحفظات في جزء لاحق يتعلق بـ "خيار عدم اجراء الانتخابات". أما في ما يتعلق بالمعارضة الفلسطينية فستجد ان خياراتها محدودة وان دخول الانتخابات هو اهون الشرين بالنسبة لها، خاصة فيما لو تم الفصل بين القبول بالمشاركة في الانتخابات والقبول بالحكم الذاتي. وتجد اغلبية الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الانتخابات السبيل الامثل لاختيار المجلس الفلسطيني او اية صيغة تمثيلية اخرى.

(أ) اسرائيل : هناك مجموعة من الاسباب التي تدعم الاعتقاد بأن إسرائيل غير معنية بإجراء انتخابات في الأرض المحتلة، وذلك للأسباب التالية :

١- إن اسرائيل اعترفت بالمنظمة، ولأسباب عدة، إلتزمت المنظمة بتنفيذ ما

Digitized by Birzeit University Library

اتفقت عليه مع اسرائيل. وأصبح الطرفان شريكين في عملية السلام ولهما مصلحة مشتركة في انجاحها. وبالتالي قد تكون المنظمة أكثر تهيؤا من أية سلطة منتخبة للتعامل البراغماتي مع اسرائيل. لذلك قد تجد اسرائيل أن من الأفضل لها أن تتعامل مع المنظمة فتضمن بذلك قدرا من المرونة النابعة من مبدأ الشراكة.

٢- ان مجلسا بالتعيين قد يتكون بدرجة كبيرة من اشخاص تختارهم القيادة الفلسطينية، وتعرفهم اسرائيل أو تعاملت معهم في السابق، وقد يكون لها دور فعلي ولكن مستتر في عملية اختيار بعضهم. وقد تحتج اسرائيل لدى م.ت.ف. على أشخاص غير مرغوب فيهم. وبذلك قد تضمن اسرائيل التعامل مع من تريد، بدون أن يفرض عليها اشخاص لا تود التعامل معهم ولا تعرف كيف سيتصرفون بعد حين.

٣- إن عدم اجراء الانتخابات قد يضمن تشكيل مجلس من الإتجاهات القابلة بحل "غزة - أريحا أولا"، والمتمثلة في حركة فتح، وحزب فدا، وحزب الشعب الفلسطيني، وشريحة من المستقلين. وقد يضمن خيار عدم إجراء الانتخابات استثناء المعارضة منذ البداية وافساح المجال امام القوى المؤيدة للإتفاق لاستلام السلطة وتعزيز مواقعها. فهذه القوى ملتزمة بتطبيق الاتفاق وهي الشريك الفعلي لاسرائيل في السعي لإنجاح الاتفاق، خاصة وان المرحلة التفاوضية القادمة تستدعي أن يكون في موقع السلطة الفلسطينية اولئك الذين التزموا بالعملية التفاوضية مع اسرائيل واتفقوا معها على الأسس العامة للحل.

٤- ان عدم اجراء الانتخابات قد يخفف الضغوط الواقعة على الحكومة الاسرائيلية والناجمة عن وضع مدينة القدس. ففي حالة اجراء إنتخابات سيمارس الفلسطينيون المقيمون في المدينة حق الترشيح والتصويت مما قد يبقي مستقبل المدينة مفتوحا وقابلا للتفاوض، الأمر الذي سيقوي حملة المعارضة الإسرائيلية ضد حكومة رابين. أما في حالة عدم إجراء انتخابات، فبمقدور الحكومة الاسرائيلية الزعم بأن

Digitized by Birzeit University Library

وضع "القدس الموحدة، عاصمة اسرائيل الابدية" لم يتغير، وذلك رغم ما قد يصدر عن الطرف الفلسطيني من تصريحات مغايرة.

٥- ان عدم اجراء انتخابات قد يبقى شرعية السلطة الفلسطينية ناقصة ومعتمدة على اسرائيل. وقد تريد الحكومة الاسرائيلية بعد أن عقدت الاتفاق مع الفلسطينيين أن تفتح المجال مجددا لإحياء مشروع حزب العمل (موقف بيرس) بالتقاسم الوظيفي مع الاردن. إن عدم اجراء الانتخابات قد يفتح المجال امام الاردن خلال الفترة القادمة لايجاد سبل لتعزيز نفوذه في الارض المحتلة. اما اذا جرت الانتخابات فقد تضعف دور الأردن المستقبلي (يمكن ان تكون الاتصالات الاسرائيلية - الاردنية السرية والعلنية قد ركزت على هذه المسألة).

هذه أهم النقاط التي من الممكن ان يرتكز اليها الموقف الاسرائيلي المتعاطف مع خيار عدم اجراء انتخابات، ويمكن أن تشكّل هذه النقاط اساس الموقف الاسرائيلي **على المدى القصير**، ولكن اذا اخذنا بالاعتبار الاهداف الاسرائيلية **على المدى البعيد** يمكن أن نجد أسبابا اسرائيلية تدفع باتجاه اجراء انتخابات فلسطينية عامة. وأهم هذه الأسباب ما يلي :

١- ان اسرائيل الآن ليست قلقة من نتائج الانتخابات **الأولى**. فقوة دفع الاتفاق من ناحية، والنفوذ والشعبية الذي يتمتع بهما ياسر عرفات، رئيس م.ت.ف. من ناحية أخرى، ستضمن نتائج إيجابية للاطراف المؤيدة للإتفاق. إن المتوقع حدوث ثلاث تطورات بالغة الاهمية خلال الاشهر القادمة قبل اجراء الانتخابات قد تؤدي لزيادة التأييد الشعبي للاتفاق، حيث سيتم الافراج تدريجياً عن آلاف السجناء والمعتقلين، ثم يتبعه انسحاب للجيش الاسرائيلي من غزة واريحا ومدن بقية الضفة الغربية، وخلال ذلك سيطرأ على الارجح تحسن اقتصادي ملموس يساهم في تخفيف حدة البطالة وخلق اجواء اقتصادية وسياسية معتدلة ومتفائلة تدفع الى انجاح المرشحين المؤيدين للعملية السياسية الراهنة. ومن هنا فإنه في غياب تطورات دراماتيكية سلبية سيكون المجلس المنتخب مشكلا في الأساس من اشخاص سبق لإسرائيل التعامل معهم، ويتفقون معها على اسس الحل، وبذلك قد

Digitized by Birzeit University Library

تضمن إسرائيل إجراء المفاوضات المستقبلية مع **اطار شرعي معتدل** منذ البداية. ولذلك فإن نتائج الانتخابات قد لا تقلق اسرائيل، بل على العكس تماماً، فقد تأتي هذه الانتخابات بمجلس يمكن لإسرائيل التعامل معه بيسر.

٢- ستعطي الانتخابات الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي **الشرعية**. وبدون اجرائها سيبقى هناك أساس للادعاء بعدم شرعية الاتفاق. وقد لا تحبذ اسرائيل وجود بعض الثغرات أو الإدعاءات، حتى وان كانت إمكانية تحقيق هذه الإدعاءات ضعيفة.

٣- من هذا المنطلق، قد تكون اسرائيل معنية ليس فقط باجراء انتخابات، بل ايضا بمشاركة المعارضة الفلسطينية فيها. فمن مصلحة إسرائيل، في المدى البعيد، انخراط جميع القوى الفلسطينية في العملية السياسية التي تدار بشروطها. إن مشاركة المعارضة قد تعطي شرعية للعملية السياسية، دون أن تؤثر بشكل جذري على نتيجة الانتخابات. وإن وجود أعضاء من حماس أو الجبهتين الشعبية والديمقراطية في المجلس المنتخب سيكون مفيدا جدا لاسرائيل. وبالنتيجة فإن اجراء الانتخابات قد يؤدي إما **لاستيعاب المعارضة** أو **لتحييدها**.

٤- وعلى صعيد الاهداف البعيدة المدى، قد يكون اجراء الانتخابات مفيدا لاسرائيل لأنه قد يسهم في انهاء أو تغيير الشكل والجوهر الراهنين لمنظمة التحرير الفلسطينية. فبدون انتخابات ستبقى المنظمة هي السلطة الفلسطينية المرجعية، وخاصة في ظل زعيم قوي كياسر عرفات. ويمكن استغلال وجود عرفات الآن لإجراء انتخابات، إذ أن إجراء هذه الإنتخابات سيجعل من **الداخل الفلسطيني** القاعدة الأساسية وربما الوحيدة للسلطة الفلسطينية. وقد يصبح **الخارج الفلسطيني** بعيدا عن كل ما يجري من ترتيبات عملية في الارض المحتلة، وقد يصبح **الخارج الفلسطيني** مع مرور الوقت والانشغال الداخلي، عرضة للاهمال أو النسيان.

Digitized by Birzeit University Library

٥- إن الاعلان بعد وقت قصير من الآن عن اجراء الانتخابات في الصيف المقبل قد يؤدي الى **اشغال الناس** بالتفكير بهذه الانتخابات والمرشحين والتحالفات، وغيرها، وانتقال التفكير والعمل السياسي من موضوع "الاتفاق" الى حيثياته. ان اشغال الناس بالانتخابات قد يلهي المعارضة عن "الاتفاق"، ويُريح الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في فترة حساسة وضرورية من هذه المعارضة. ويمكن أن يجد الطرفان في النهاية الأسباب والأساليب اللازمة لتبرير تأجيل الانتخابات إذا ما حدثت تطورات تستدعي ذلك.

٦- إن إجراء الانتخابات لن يؤثر على وضع القدس كما تراه إسرائيل. فانتخاب السيد فيصل الحسيني أو السيد سري نسيبة أو كليهما لعضوية المجلس مثلا لن يجعل من القدس مدينة خاضعة للمجلس، وانما يجعل من السيدين الحسيني ونسيبة مسؤولين يمارسان صلاحيات ستقع في اغلب الظن خارج إطار المدينة، ولن تعطى لهما صلاحية تمثيل القدس.

٧- واخيرا وعلى الرغم من أنه لم تعد هناك حاجة لاجراء الانتخابات لحسم موضوع التمثيل الفلسطيني، فإن اسرائيل أو اتجاهات فيها قد تؤمن بالافتراض الغربي الشائع بأن "الديموقراطيات لا تشن حروبا"، وبالتالي فإن إجراء الانتخابات، الذي يشكل جزءا من الممارسة الديمقراطية، قد يسهم في قيام وضع ديمقراطي في الكيان الفلسطيني الناشىء لا يؤمن بالعنف ويحبذ حسم الصراعات بالطرق السلمية، علما بأن اسرائيل ستعمل على ضمان عدم امتلاك هذا الكيان أية مقومات تجعل منه خطرا استراتيجيا عليها.

(ب) الاردن : قد لا يكون الاردن معنيا باتفاق فلسطيني - اسرائيلي منفصل يضعف من الموقف الاردني التقليدي الذي سعى دائما لاحتواء فلسطين والفلسطينيين. أما وقد تم الاتفاق فسيسعى الاردن لاحتواء مخاطره المستقبلية الناجمة ليس فقط من الفلسطينيين، وإنما، وفي الأساس، من الاسرائيليين أيضا.

Digitized by Birzeit University Library

ولكن في ظل حالة الجمود السياسي التي سبقت مؤتمر مدريد، ومخاوف الاردن من فكرة الترانسفير والوطن البديل، وفي أعقاب حرب الخليج وفقدان الاردن لبعض ما كان يتمتع به من دعم لبقاء ووحدة أراضيه، فقد يكون الاردن قد ادخل بعض التعديلات على جدول أعماله التقليدي تجاه الارض الفلسطينية المحتلة وسكانها.

إن الموقف الأردني الجديد يتمثل أساسا في الحرص على المحافظة على الضفة الشرقية والنظام الهاشمي القائم فيها. ولم يكن فك الارتباط الاردني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ إلاّ عملا احترازيا في هذا الاتجاه. وفي هذا السياق قد تكون المعارضة أو التحفظ الاردني الأولي على الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي لا يعدو كونه موقفا تكتيكيا يهدف الى تعزيز الموقف الوطني والقومي للنظام الاردني والقاء مسؤولية "التساهل" أو تقديم التنازلات لإسرائيل على عاتق الطرف الفلسطيني. وأما إذا كان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي يخدم الهدف الاردني المتمثل في الحفاظ على الكيان والنظام في الضفة الشرقية، واحتواء الوجود الفلسطيني في "كيان" غربي النهر، فمن المنطقي الافتراض أن الموقف الاردني الحقيقي سيتعاطف مع الاتفاق ويؤيده من الناحية العملية، لاسيما وان الكيان الفلسطيني المستقبلي سيكون خاضعا لاعتبارات امنية اسرائيلية واقليمية.

وفي ما يتعلق بمسألة الانتخابات في الارض المحتلة، فقد تجد السلطة الاردنية نفسها أمام خيارين : معارضة الانتخابات لأنها تمنح شرعية لوجود سلطة فلسطينية قد تتطور لأن تصبح دولة، (وقد يؤدي قيام دولة فلسطينية الى تشكيل تهديد للوجود الهاشمي في الاردن على المدى البعيد، لاسيما وأن اكثر من نصف سكان الاردن هم من الفلسطينيين، ولا تزال مسألة ولائهم أو انتمائهم الوطني أمرا غير محسوم بشكل نهائي) أو تشجيع الانتخابات للاعتقاد بأنها ستؤدي الى قيام كيان فلسطيني خاضع للاردن ويدخل في كونفدرالية معه، وفي هذه الحالة لن يعارض النظام إجراء الانتخابات. ولكن وبما أن الأردن ليس **طرفا حاسما** في مسألة اجراء انتخابات من ناحية، ولان ضمان وجود النظام يتطلب تأكيدات اسرائيلية - امريكية، وليس فلسطينية، من ناحية أخرى، فقد يجد الاردن في إجراء الانتخابات مدخلا لتحقيق هدفين اساسيين :

١- يتقاطع الهدف الأول مع الهدف الاسرائيلي بانهاء منظمة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية وذلك بأن تصبح شرعية التمثيل والسلطة الفلسطينية مستندة الى الانتخابات داخل "فلسطين". وسبق في الماضي أن تلاقت وجهات النظر الامريكية والاسرائيلية على ضرورة حصر اجراء انتخابات فلسطينية للهدف نفسه في الارض الفلسطينية المحتلة، كما تمثل ذلك في اتفاقات كامب ديفيد لعام ١٩٧٩ وخطة ريغان لعام ١٩٨٢ ومشروع شامير لعام ١٩٨٩ والمواقف الاسرائيلية اللاحقة في مفاوضات السلام في واشنطن. وعند انهاء م.ت.ف. قد يستفيد الاردن من خروج "قوى محلية" في الضفة والقطاع ترفع شعار الوحدة او الاتحاد مع الاردن. (وهناك بالطبع فارق بين مطالبة المنظمة بذلك ومطالبة أهل الارض المحتلة بالامر ذاته). وإذا ما أصبح للاردن "حزب" قوي داخل "فلسطين"، فإن ذلك سيعطي للارتباط المستقبلي شرعية جديدة تحل محل مؤتمر أريحا، وحكومة عموم فلسطين، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢- قد ينظر الاردن للانتخابات في الارض المحتلة على أساس أنها تحسم وضع الفلسطينيين - الاردنيين. فكل من يريد المشاركة في هذه الانتخابات سيضطر الى تسجيل اسمه. واذا اراد احد حاملي "الكرت الاصفر*" ان يشارك في الانتخابات الفلسطينية، فإن ذلك يفقده مواطنته الاردنية. اي باختصار، ان اجراء انتخابات داخل "فلسطين" سيحسم أمر الفلسطينيين خارج فلسطين، وسيصبح الفلسطينيون - الاردنيون بعد الانتخابات الفلسطينية اردنيين فقط. وفي المستقبل قد يضطر كل من يريد التجنس بالجنسية الفلسطينية، إن تحققت، أن يتنازل عن جنسيته الاردنية كما هو معمول به حاليا في الاردن بما يتعلق بالتجنّس بجنسية عربية، اذ يمنع النظام ازدواجية الجنسية الاردنية مع اخرى عربية.

(جـ) فلسطينيا : بما ان الانتخابات ستتم بعد حوالي تسعة أشهر، أي بعد وقت كاف للمنظمة لوضع الاتفاق موضع التنفيذ، واستلام سلطات محددة، وتحقيق بعض التحسن في أوضاع فلسطينيي الارض المحتلة، فإن اجراء الانتخابات سيكون خيار **المنظمة اذا كانت قد انتقلت بالفعل الى الداخل.** وستعطي الانتخابات المنظمة

* قسّم الاردن بعد فك الارتباط في عام ١٩٨٨ فلسطينيي الضفة الغربية الى حاملي كرت اصفر وحاملي كرت اخضر. يعني الكرت الاصفر ان حامله اردني وحمل جواز سفر اردني دائم مدته خمس سنوات. أما الاخضر

Digitized by Birzeit University Library

العديد من الفوائد، وأهمها :

١- استخدام تأثير "كرة الثلج المتدحرجة" لتحويل السلطة المكتسبة الى سلطة شرعية عن طريق الانتخابات. وهذه الشرعية لا يكتسبها الاتفاق فقط، وانما القيادة الفلسطينية أيضا. واذا جرت الانتخابات في موعدها فسيكون من المتوقع، كما ذكر سابقاً، فوز المؤيدين للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي بأغلبية كبيرة، مما سيحجّم المعارضة إن هي خاضت الانتخابات، ويقلل من أهمية موقفها إن احجمت عن المشاركة فيها.

٢- إن الانتخابات، ان هي جرت فعلا، لن تشكل تحديا لسيطرة قيادة المنظمة على الاطلاق، بل إنها ستعزز من هذه السيطرة خصوصا وان المنافسة في هذه الانتخابات ستكون محدودة. واستنادا الى التاريخ والخبرة السياسية الفلسطينية، ليس هناك اسبقية لاجراء انتخابات سياسية ديمقراطية حرة ومباشرة، رغم الحديث النظري الصادر عن كافة الاتجاهات السياسية الفلسطينية والمنادي بضرورة اجراء هذه الانتخابات. ويشكل ذلك في حد ذاته اشكالية للممارسة السياسية الفلسطينية المستقبلية. وليس من المبالغة القول بأنه قد لا يكون هناك أي تنافس حقيقي، وقد ينتهي انتخاب أعضاء المجلس بالتزكية. وقد يحدث تنافس جزئي أو شكلي من أجل الترشيح، ولكن قائمة "الوحدة الوطنية" المشكلة من قبل المؤيدين للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي قد لا تجد لها منافسا حقيقيا. وتستطيع قيادة م.ت.ف. ان توزّع المناصب على جميع المتنافسين المؤتلفين في الكتلة المشار اليها بالتراضي. فهناك مجلس، وهناك وظائف ادارية، وهناك مجالس بلدية، وهناك سلطات كالمياه والكهرباء وغيرها. وستكون الفصائل المشاركة الاخرى بحاجة الى دعم حركة فتح والدخول معها في تحالفات حتى يتسنى لها الفوز بمقاعد في المجلس المنتخب، لأنه من غير المؤكد أن تستطيع هذه الفصائل تحقيق الفوز بمفردها (انظر نتائج الاستبيان المرفق حول الانتخابات).

٣- استخدام الانتخابات لهدف عملي على طريق بناء الدولة، اذ ان

Digitized by Birzeit University Library

الانتخابات ستوفر اساسا وسلطة للتشريع يصعب معارضتها داخليا وخارجيا أيضا.

٤- يمكن الاستفادة فلسطينيا من الانتخابات لتثبيت وضع القدس كما ذكر سابقا.

المعارضة والانتخابات : اذا كانت المعارضة لا تستطيع افشال هذا الاتفاق في المستقبل المنظور، فما هو الاطار السياسي او الوطني الذي ستمارس معارضتها من خلاله ؟ هل ستقاطع المعارضة "الكيان الفلسطيني" الجديد بكافة مؤسساته الى أجل غير مسمى، أما انها ستجد نفسها مع مرور الوقت مضطرة للانخراط التدريجي فيه، اذ انه لن يكون من العملي على الاطلاق ان تظل قوى المعارضة خارج البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذا الكيان أو السلطة الفلسطينية. وليس من المؤكد ان المعارضة ستتمكن في ظل الظروف والشروط القائمة، من اقامة كيان بديل أو مواز أو "سلطة ظل". لذلك قد يتحتم على المعارضة ان تتبنى مواقف عملية معبرة عن معارضتها ولكن بدون ان تعزل نفسها تماما عن الواقع القائم أو المتجسد الذي تعارضه أو تسعى الى تغييره.

وقد قامت المعارضة في منتصف تشرين اول (اكتوبر) ١٩٩٣ بتشكيل إطار اطلقت عليه اسم (الجبهة الوطنية الديمقراطية الاسلامية)، وهو اطار يضم جميع الفصائل والقوى الفلسطينية، من داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها، المعارضة للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي وخيار غزة - أريحا أولا. ويتمثل موقف المعارضة المعلن في أنها ستعمل على احباط الاتفاق وتقاطع اية انتخابات أو اجهزة يتم تأسيسها بموجبه. وقد تلتزم أطراف المعارضة بهذا الموقف. ولكن ليس من المؤكد انها ستتمكن في النهاية من افشال الاتفاق، لأنه من غير الواضح أن المعارضة تمتلك الآليات اللازمة لافشاله. وقد تطرأ بعض التغيرات على موقفها أو مواقف بعض أطرافها. وفي ما يلي بعض الخيارات المطروحة امام المعارضة :

١- مقاطعة الانتخابات والمخاطرة بالبقاء خارج دائرة الفعل، واحتمال العودة اللاحقة للمشاركة من خلال حصص تمنح للمعارضة. وربما راهنت بعض اطراف المعارضة على هذا الخيار بسبب ضعفها وخشيتها من عدم الفوز بمقاعد وانكشاف حقيقة ثقلها في الشارع.

Digitized by Birzeit University Library

٢- المشاركة في الانتخابات لغرض تحديد موازين القوى السياسية في الارض المحتلة دون ان تتبنى المعارضة الهدف الذي جرت من اجله الانتخابات. بمعنى آخر يمكن ان تشارك المعارضة في الانتخابات ولكن دون ان تشارك في المجلس المنتخب. وقد نقل عن الشيخ احمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة حماس، موافقته على مشاركة الحركة في انتخابات سياسية عامة غير مرتبطة في الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي. وحيث أن القوى المؤيدة للاتفاق قد تشكل قوائم او تحالفات انتخابية، فإن المعارضة قد تلجأ الى نفس الاسلوب من اجل تحسين فرصها في النجاح.

٣- المشاركة في الانتخابات مثلما تشارك فيها القوى المؤيدة للاتفاق على قدم وساق ومحاولة التغيير من داخل الاطار. وقد بدر عن بعض اطراف المعارضة مواقف تدعو الى الاعتقاد بامكانية مشاركة هذه الاطراف في الانتخابات. فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مثلا تميز بين الانتخابات التشريعية والانتخابات الوظيفية الادارية وتبدى استعدادا للمشاركة في الانتخابات التشريعية على ارضية انها حق لجميع افراد الشعب الفلسطيني. وهناك بعض التضارب في مواقف حركة حماس، إذ نجد بعض الاصوات في الحركة ترك موضوع المشاركة في الانتخابات مفتوحا على ان يتم البت فيه في اللحظة المناسبة.

الموقف في الشارع الفلسطيني : بالرغم من أن قضية الانتخابات للمجلس الفلسطيني الانتقالي لا تشكل اليوم قضية هامة تشغل بال المواطن الفلسطيني العادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هناك وضوحاً في المواقف والتصورات حول هذا الموضوع. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية خصيصاً لهذا التحليل أن هناك تأييداً كبيراً في الشارع الفلسطيني لاجراء الانتخابات كأفضل طريقة لتشكيل المجلس الفلسطيني الانتقالي، وقد بلغت نسبة هذا التأييد حوالي ٧٤٪ فيما أيد حوالي ١٦٪ فقط من العينة المبحوثة قيام قيادة منظمة التحرير بتعيين أعضاء المجلس.

Digitized by Birzeit University Library

كما أظهر الاستطلاع أن غالبية من سكان الضفة الغربية والقطاع (٦٨,٢٪) ستشارك في هذه الانتخابات رغم أن هناك شكوكا لدى الكثيرين حول مدى نزاهتها. ويوضح الاستطلاع ان حوالي ٣٩٪ يعتقدون بأنها ستكون نزيهه بينما يعتقد الباقون بأنها ستكون نزيهة نوعا ما أو غير نزيهة. واظهر الاستطلاع ان هناك سببين اساسين لعدم الاشتراك في الانتخابات : المعارضة المبدئية للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي واعلان المبادىء وبالتالي الانتخابات المنبثقة عنه، والتشكك في نزاهة هذه الانتخابات.

جاء التأييد بشكل خاص لاجراء الانتخابات من قطاع غزة (٧٨,٢٪)، ومن مؤيدي الاحزاب والحركات **الصغيرة** كالحزب الشيوعي وحزب فدا، بينما كان أقل الناس تأييداً للانتخابات هم المتعاطفين مع حركة فتح (٦٧٪ يؤيدون الانتخابات) رغم ان هؤلاء يشكلون اعلى نسبة (٨٥٪) ممن سيشاركون في الانتخابات. وقد يعود سبب قلة تأييد متعاطفي فتح للانتخابات لاعتقادهم بأن البديل الآخر، اي قيام المنظمة بتعيين أعضاء المجلس، يضمن هيمنة فتح على هذا المجلس. أما في حالة اجراء الانتخابات فيبدوا أن متعاطفي فتح سيكونون من أوائل المصوتين. ولوحظ ان التأييد للانتخابات يتناسب طردياً مع ازدياد درجة التحصيل العلمي، فقد أيد ٨٣,٥٪ و ٨٧,٥٪ من الحاصلين على البكالوريوس والماجستير اجراء الانتخابات فيما أيده من الاميين ٦٨,٦٪ فقط.

أما بالنسبة للمشاركة في الانتخابات فقد اظهر الاستطلاع أن نسبة من سيشاركون في قطاع غزة هي أقل من نسبة المشاركين في الضفة الغربية، حيث أعلن ٦٠٪ فقط من سكان القطاع عن رغبتهم في المشاركة فيما كانت نسبة الضفة حوالي ٧٣٪. وقال حوالي ٢٣٪ من سكان قطاع غزة بأنهم لن يشاركوا في الانتخابات مقابل ١٥٪ من سكان الضفة الغربية. ومن الواضح في الاستبيان أن ذلك يعود لكون غالبية سكان القطاع من اللاجئين. فقد اظهر الاستطلاع أن ٥٤,٢٪ فقط من سكان مخيمات القطاع (مقابل ٨٦,٤٪ من سكان مدن القطاع)يرغبون في المشاركة.

وقد اظهر الاستطلاع وجود أغلبية مؤيدة للمشاركة في الانتخابات بين المتعاطفين مع الحركات والاحزاب المعارضة للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، حيث

Digitized by Birzeit University Library

ذكر حوالي ٥٠٪ من المتعاطفين مع حركة حماس والجبهة الشعبية أنهم سيشاركون في الانتخابات، فيما ذكر ٣٠٪ منهم فقط أنهم لن يشاركوا فيها. ويعتبر مؤيدو الجهاد الاسلامي هم الاستثناء الوحيد هنا حيث اعلن ٣٣٪ منهم فقط بأنهم سيشاركون في الانتخابات فيما أعلن ٥٣٪ عن رفضهم المشاركة فيها.

ووجد الاستطلاع أن هناك ٣٢,٤٪ من بين سكان قطاع غزة يعتقدون بأن الانتخابات لن تكون نزيهة، بينما اعتقد ٢١,٦٪ فقط من سكان الضفة بعدم نزاهة الانتخابات. ومرة اخرى يبدو أن ذلك يعود لكون اغلبية سكان القطاع من سكان المخيمات حيث وجد الاستطلاع أن ٣٤,٦٪ منهم (مقابل ١٧,١٪ من سكان مدن القطاع) تعتقد أن الانتخابات لن تكون نزيهة.

ويشكك المتعاطفون مع المعارضة الفلسطينية بشكل خاص بنزاهة هذه الانتخابات، حيث يعتقد ٦٢٪ من المتعاطفين مع الجبهة الشعبية و ٥٣٪ من المتعاطفين مع الجبهة الديمقراطية والجهاد الاسلامي و ٤٧,٥٪ من المتعاطفين مع حركة حماس بأن الانتخابات لن تكون نزيهة، فيما يعتقد حوالي ٨٪ فقط من المتعاطفين مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية والجهاد الاسلامي بأن الانتخابات ستكون نزيهة.

أظهر الاستبيان أنه لو جرت الانتخابات اليوم فإن حركة فتح خاصة، والمؤيدين للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي عامة سيفوزون بأكثرية الاصوات. فقد بلغ حجم التأييد لحركة فتح ٤٤,٧٪، وحزب فدا ٢,٢٪، وحزب الشعب ٢٪ مقابل ١٣,٣٪ لحماس، و ٦,٥٪ للجبهة الشعبية، ٣,٧٪ للجهاد الاسلامي، وحوالي ١٪ للجبهة الديمقراطية. أما المستقلون فقد حصلوا على ١١,٦٪، بينما قال حوالي ١٥٪ بأنهم لن يصوتوا لأي من الحركات أو الاحزاب المعروفة أو للمستقلين. وقد كانت أكبر نسبة تأييد على الاطلاق هي لحركة فتح في الضفة الغربية والقدس (٤٥,٨٪)، وقد كان التأييد لفتح في المخيمات أكثر منه في المدن (٤٧,٢٪ مقابل ٤٤,١٪).

(٤) خيار عدم إجراء الإنتخابات

جاءت الإشارة أثناء المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية إلى إجراء إنتخابات في الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق الخلاف القائم في حينه بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول التمثيل الفلسطيني ورفض إسرائيل

Digitized by Birzeit University Library

التفاوض مع م.ت.ف.، وإصرارها على التفاوض مع قيادة فلسطينية محلية من داخل الأراضي المحتلة. وبعد أن اعترفت إسرائيل بـ م.ت.ف. رسميا كـ "ممثل للشعب الفلسطيني" وحلت بذلك الخلاف القائم حول مسألة التمثيل الفلسطيني، فقد يكون قد زال المبرر لإجراء إنتخابات لحسم موضوع التمثيل. ومن المفترض بعد ذلك أن يكون إجراء إنتخابات فلسطينية في الأرض المحتلة قد أصبح موضوعا فلسطينيا بحتا له مبررات مختلفة عن تلك التي استندت إليها إسرائيل في موقفها من إجراء الإنتخابات. ولكن الانتخابات في كل الاحوال قد تعزز شرعية التمثيل الفلسطيني أكان ذلك عبر م.ت.ف. أم أية سلطة فلسطينية محلية.

ومن الجدير بالذكر أن الإشارة إلى موضوع الإنتخابات في الإتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي سبقت من الناحية العملية إعتراف إسرائيل بـ م.ت.ف.، وجاءت قبل التأكد من أن م.ت.ف. نفسها هي التي ستقوم بالتوقيع على هذا الإتفاق. وبعد اعتراف إسرائيل بـ م.ت.ف. كممثل للشعب الفلسطيني، فقد لا يكون موضوع إجراء إنتخابات في الأرض المحتلة، ورغم وجوده في الإتفاق، إشتراطا إسرائيليا.

وحيث أنه من المفترض أن يكون إجراء الإنتخابات أمر يخص الطرف الفلسطيني بالذات وأنه أصبح شأنا فلسطينيا داخليا، فما هي العوامل التي تجعل من خيار عدم إجراء إنتخابات أمرا محبذا للطرف الفلسطيني ؟ ولماذا ستجد الأطراف المعنية أو بعضها أن عدم إجراء إنتخابات هو الوضع الأمثل بالنسبة لها؟

إن إجراء إنتخابات فلسطينية هو أمر بالغ الأهمية لكونه يعزز الممارسة السياسية الديموقراطية وينعش الحياة السياسية الفلسطينية. وإن عدم إجراء إنتخابات على الإطلاق، أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى، أو إجراء إنتخابات شكلية أو غير ديموقراطية سوف يترتب عليه اثار عكسية على كيان في طور التكوين. لكن هذه الإنتخابات ليست غاية في حد ذاتها، فقد تبرز بعض المعطيات التي تجعل من إلغائها أو تأجيلها إلى أجل مسمى أمرا ضروريا. ومن هذه المعطيات ما يلي:

١- عدم قدرة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على التوصل إلى إتفاق بشأن الجوانب المختلفة لإجراء الإنتخابات. وقد يحول غياب الإتفاق دون إجراء الإنتخابات في موعدها المحدد وإيجاد بدائل مؤقتة لها تكون مقبولة لدى الطرفين. وقد يتلاشى إهتمام الطرفين أو أحدهما

Digitized by Birzeit University Library

بموضوع الإنتخابات بشكل تدريجي مما قد يؤدي إلى طي صفحة الإنتخابات طيلة فترة المرحلة الإنتقالية.

٢- خشية الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من نتائج الإنتخابات ومن إمكانية أن لا تحظى القوى الفلسطينية المؤيدة للإتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي بنسبة كبيرة من الأصوات توفر لها الشرعية اللازمة للإستمرار في تنفيذ الإتفاق بثقة واطمئنان. ولذلك فقد يسعى الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي أثناء التفاوض حول الإنتخابات إلى وضع شروط وآليات توفر أكبر قدر من الضمانات لعدم فوز قوى المعارضة، إن هي شاركت في الإنتخابات، بنسبة مؤثرة من الأصوات.

٣- إعتقاد الطرف الفلسطيني بأن موازين القوى السياسية الداخلية في الشارع الفلسطيني هي لغير صالحه وخاصة إذا ما قررت قوى المعارضة الإصطفاف والمشاركة في الإنتخابات في محاولة لإفشال الإتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي من داخله، أو على الأقل حرفه عن مساره. وقد تلجأ أطراف المعارضة لاتباع هذا الأسلوب بدلا من المقاطعة الكاملة للإنتخابات.

٤- عدم تحمس قيادة م.ت.ف. لإجراء إنتخابات وذلك لأسباب منها:

أ- أن خيار عدم اجراء الانتخابات قد يكون ذا بريق للمنظمة لأن الانتخابات تفتح أبوابا على السلطة الفلسطينية قد لا تريد فتحها الآن. الانتخابات تعطي قوة للناخب ليس فقط عند التصويت ولكن ايضا **بعد التصويت**. اي ان الانتخابات تخلق اساسا مركزيا **لثقافه سياسية مشاركة**، خصوصا عندما تجري **أولا** بنزاهة، **وثانيا** عندما توجد معارضة فعّالة، **وثالثا** عندما يضطر النظام نتيجة عوامل داخلية وخارجية لاحترام الأسس الديمقراطية أو بعضها على الأقل. إن الانتخابات ستفتح المجال لخروج "العفريت من القمقم" بدون معرفة إن كان بالإمكان السيطرة عليه أم لا، خاصة وأن السلطة الفلسطينية ليست اللاعب الوحيد. فهناك أطراف اخرى كإسرائيل والاردن يجب

Digitized by Birzeit University Library

اخذهما بعين الاعتبار.

ب- أن جزءا فقط من الشعب الفلسطيني (الداخل) وليس كله سيشارك في هذه الإنتخابات، ولن يشارك فيها جزء آخر (الشتات). وقد يمس ذلك "وحدة الحال" التي عاشتها وتعيشها تجمعات الشعب الفلسطيني في كل مكان. وقد تخشى قيادة م.ت.ف. أن يشعر فلسطينيو الشتات بأنهم يأتون في مرتبة تالية لفلسطينيي الداخل، وأن إجراء الإنتخابات قد يكون بداية لتكريس تجزئة الشعب الفلسطيني. إن اجراء الانتخابات في الارض المحتلة وانتخاب مجلس، وانتقال الحياة السياسية الشرعية للداخل قد يضعف الموقف الفلسطيني من مسألة فلسطينيي الشتات، ويسرع بعملية التوطين في الخارج. لذلك يجب الاهتمام عند القبول بإجراء الانتخابات بهذه النقطة المركزية ليس من ناحية سياسية فحسب، وانما من ناحية مبدئية أصلا.

جـ- أن إجراء إنتخابات لا تعامل فيها القدس وسكانها الفلسطينيون على قدم المساواة مع بقية مناطق الضفة الغربية قد يسبب إحراجا لقيادة م.ت.ف. وقد يوفر خيار عدم إجراء الإنتخابات مخرجا للقيادة الفلسطينية من هذه المعضلة.

د- أن إجراء إنتخابات سياسية عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيكون الاول من نوعه، وقد يؤثر ذلك في أسس الشرعية التي قام ويقوم عليها التمثيل الفلسطيني الراهن.

هـ- أن إنتخاب مجلس فلسطيني سيضع القيادة الفلسطينية أمام إشكالية إزدواجية التمثيل، إذ أنه سيتوجب على القيادة الفلسطينية تحديد العلاقة بين هذا المجلس المنتخب الذي يمارس صلاحيات في الأرض المحتلة فقط والهيئات القيادية التابعة لـ م.ت.ف. والتي من المفترض أنها تمارس صلاحيات تمثيلية تطال

Digitized by Birzeit University Library

الشعب الفلسطيني في كل مكان. وتبرز هذه الاشكالية ايضا على الصعيد التنفيذي، اذ أنه يتوجب تنسيق العلاقة بين المنظمة وقيادتها من جهة، والسلطة التنفيذية المنتخبة من جهة اخرى.

و- أن اجراء انتخابات قد يزيد من المطالبة المشروعة ومن الضغوط على قيادة م.ت.ف. لاقتسام السلطة على أسس ديموقراطية، مما سيحرم القيادات العائدة الى الأرض المحتلة من جزء من نفوذها على الأقل، لا سيما وأنها لن تكون جزءا من العملية الإنتخابية ولن تستفيد من شرعيتها وستعاني من شعور بالنقص أو الضعف لأنها ليست قيادات منتخبة، كما أنه لن يكون لبعض القيادات العائدة قاعدة إنتخابية تمثيلية، في ما عدا تلك القيادات التي تنتمي الى فصائل او احزاب ذات قاعدة جماهيرية في الارض المحتلة.

٥- وقد تحبذ بعض القوى الفلسطينية المؤيدة للإتفاق خيار عدم إجراء إنتخابات لأن إجراء الإنتخابات قد يكشف الثقل الحقيقي لهذه القوى في الشارع الفلسطيني. وقد وجدت هذه القوى في الماضي ملجأ لها في نظام الحصص (quota) الناجم عن عقد إتفاقات وطنية تتعلق بأشكال ونسب المشاركة في الأطر القيادية. ويُخشى أن يحل هذا الاسلوب محل الانتخابات التي تضمن قدرا اكبر من المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية والمحاسبة وتدوير السلطة.

٦- وقد تشجع قوى المعارضة الفلسطينية عدم إجراء الإنتخابات للسبب ذاته، وهو أن هذه الإنتخابات ستكشف موازين القوى الحقيقية للأطراف المؤيدة والأطراف المعارضة. وربما رغبت القوى المعارضة في استخدام عدم إجراء الإنتخابات كذريعة لمهاجمة القوى المؤيدة للإتفاق والتدليل على أن هذا الإتفاق فاشل وغير قابل للتطبيق (وأنه يحمل بذور فشله). وقد تجد القوى المعارضة نفسها في موقف حرج إذ أنه لن يكون بمقدورها مهاجمة عدم إجراء الإنتخابات بشكل يوحي بأن هذه القوى حريصة على إجراء الإنتخابات في الوقت الذي

Digitized by Birzeit University Library

تعارض فيه الإتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي بمجمله.

٧- في ظل عدم القدرة على توفير الأجواء والشروط الضرورية لضمان إجراء إنتخابات حرة وديموقراطية ونزيهة، واعتقاد الجمهور بأن هذه الإنتخابات ستكون شكلية أو مزيفة، فقد ترى الأطراف المعنية أنه من الأفضل عدم الإقدام على إجراء هذه الإنتخابات وذلك للأسباب التالية:

أ- أن إجراء إنتخابات في ظل ظروف كالمشار إليها آنفا قد يخلق ردة فعل سلبية لدى الشعب تجاه مفهوم الإنتخابات والديموقراطية، وقد يخلق حالة من الإحباط وفقدان الثقة في السلطة السياسية وشرعيتها.

ب- أن خلافا بين القوى السياسية المختلفة حول نزاهة الإنتخابات أو ديموقراطيتها أو شرعيتها أو عدم شرعيتها سيخلق حالة من الإستقطاب الجماهيري أو المعارضة الحادة التي قد تعرقل عملية بناء الكيان الفلسطيني، أو حالة من النزاعات والصراعات التي قد تتخذ أشكالا عنيفة.

ج- أن تطور الخلافات والصراعات إلى أعمال عنف أو إقتتال داخلي يوفر لاسرائيل الذريعة للتدخل وحسم الصراع لصالح طرف فلسطيني ضد طرف فلسطيني آخر، مما سيزيد من حدة الإستقطاب وأزمة الثقة الداخلية.

٨- إن انهيارا أمنيا داخل منطقتي غزة وأريحا أو بقية مناطق الضفة الغربية نتيجة لنشوب صراعات فلسطينية داخلية، أو نتيجة لوقوع هجمات دراماتيكية ضد أهداف إسرائيلية قد يجعل من إجراء الإنتخابات في وقتها المحدد أمرا متعذرا.

البدائل: في حال عدم إجراء إنتخابات بالشكل المنصوص عليه في الإتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، يمكن النظر في البدائل التالية :

١- إجراء إنتخابات متزامنة لعضوية المجلس الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وفي الشتات. من شأن هذا البديل تخفيف حدة المعارضة، وحل

Digitized by Birzeit University Library

مشكلة الحساسية التي قد تبرز نتيجة لإجراء إنتخابات في الداخل وإهمال الخارج، وحل مشكلة التعارض في وظيفة وصفة المجلس المنتخب مع وظيفة وصفة المجلس الوطني، إذ أن أعضاء المجلس المنتخب سيكونون أعضاءا منتخبين للمجلس الوطني الفلسطيني أيضا. وفي غياب إمكانية إجراء مثل هذه الإنتخابات، يمكن إنتخاب أو إنتقاء أعضاء مجلس الحكم الانتقالي من بين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في الأرض المحتلة. ورغم صعوبة مثل هذا الخيار، إلاّ أن القيام به ليس امرا مستحيلا. ولكن العقبات التي تعترضه قد تكون سياسية في الدرجة الاولى، اذ ان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الذي ستجري الانتخابات بموجبه يشترط اجراءها في الضفة والقطاع فقط. وقد يكون الهدف من حصر اجراء الانتخابات في الضفة والقطاع هو تهميش دور الفلسطينيين في الشتات توطئة لحل مشكلتهم خارج حدود فلسطين في الاساس.

٢- مجلس مختلط يتم انتخاب عدد من اعضائه بينما يتم تعيين عدد اخر من الاعضاء (تجربة المجلس التشريعي في قطاع غزة).

٣- مجلس مؤقت مؤلف من ممثلين عن القوى السياسية الفلسطينية التي تقبل بالمشاركة في السلطة على أن يتم الإتفاق على معايير وأسس ونسب التمثيل في المجلس، وهو أقرب ما يكون لنظام الحصص.

٤- مجلس مؤقت تعينه قيادة م.ت.ف.، ويمكن أن يتم إنتقاء أعضاء المجلس على أساس الخبرة والكفاءة إذ أن هذا المجلس قد يظل مسؤولا أمام القيادة السياسية ل م.ت.ف.

٥- قيام اللجنة التنفيذية أو أعضاء منها بمهام المجلس.

(٥) النظام الانتخابي

ارتبطت الانتخابات منذ القرن السادس عشر بمفهوم "السلطة التمثيلية" والنظام السياسي الديمقراطي حتى وإن كانت الممارسة الفعلية لحق الانتخاب

Digitized by Birzeit University Library

بصورتها العامة والشاملة هي من ظواهر القرن العشرين. فالانتخابات حق للشعب وليست هبة من قائد أو زعيم. وهي تجسيد لسيادة الشعب يعبر فيها عن إرادته وعن كونه مصدرا للسلطة. وهي وسيلة من وسائل المشاركة الشعبية تُشعر المواطن بأنه يمارس دوره في تقرير مصيره. وهي فرصة لاختيار الاشخاص المناسبين والتخلص من نظام التعيين والحصص التي تشجع الفساد والاهمال. إن الانتخابات لا تهدف الى اختيار الممثلين فقط، ولكنها تهدف أيضا الى التأثير على صانع القرار وتوجيه سياسته، إذ انه يتوجب على هذا الاخير أن يبقى على اتصال مع موقف الرأي العام إن هو أراد إعادة إنتخابه، ذلك لان المواطن سيكون قادرا على نزع ثقته بالفرد الحاكم أو الحزب الحاكم.

ومن أهم الأسئلة التي ستواجه صانع القرار الفلسطيني عند اختيار شكل النظام الانتخابي ما يلي :

- هل تكون الانتخابات انتخابات لائحة أم انتخابات فردية ؟
- هل تكون انتخابات نسبية أم بالأكثرية ؟
- هل تكون انتخابات دائرة واحدة أو عدة دوائر انتخابية ؟

عند النظر في الخيارات الممكنة لشكل النظام الانتخابي، لا بد من اخذ الثقافة السياسية السائدة بعين الاعتبار. ويجب ان تكون هذه الخيارات ذات علاقة بالتجربة الفلسطينية السابقة والثقافة الفلسطينية السائدة حتى وان كان الهدف هو التأثير في هذه الثقافة السياسية من أجل تغييرها في اتجاه معين. وبالتأكيد هناك جوانب ايجابية في التجربة الفلسطينية السابقة التي يتوجب الحفاظ عليها وتكريسها، ولكن هناك جوانب اخرى يراد تغييرها. وعند النظر في كل خيار ممكن لشكل النظام الانتخابي، يجب التعرض لايجابيات وسلبيات مثل هذا الخيار والموازنة بين هذه السلبيات والايجابيات مثل التقرير بأن نظاما انتخابيا معيناً هو الافضل للوضع الفلسطيني.

انتخابات اللائحة والانتخابية الفردية :

- في **انتخابات اللائحة** تقوم الاحزاب المتنافسة باختيار مرشحيها وترتيب اسمائهم في قائمة قد تكون مساوية لعدد المقاعد المتنافس عليها في الدائرة الانتخابية. وهذا هو النظام المتبع في اسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

وهناك نوعان من انتخابات اللائحة : نوع يسمح بالتصويت لكامل اللائحة فقط واخر يسمح باختيار عدد محدد من الافراد من لوائح مختلفة متنافسة.

في النوع الاول يقوم الناخب بالتصويت للائحة بكاملها، وهي عادة لائحة حزبية سياسية (مع أنه من الممكن بالطبع ظهور لوائح عائلية أو عشائرية أو طائفية). يصوت الناخب هنا للائحة بغض النظر عن الاسماء الواردة فيها، أي أنه يصوت لسياسة الحزب وأيديولوجيته (أو للعائلة أو العشيرة أو الطائفة) وليس لفرد أو أفراد معينين.

أما في النوع الثاني من انتخابات اللائحة، يكون للناخب الحرية في التصويت لكامل اللائحة أو انتقاء أفراد مرشحين من عدة لوائح بحيث يكون مجموع الأفراد المنتقين (المصوت لهم) يساوي عدد المقاعد المحددة للدائرة الانتخابية.

- في **الانتخابات الفردية** يقوم الناخب بانتخاب مرشح واحد لمقعد واحد من بين عدد من المرشحين ضمن دائرة انتخابية واحدة صغيرة. يكون المرشح الفرد في العادة ممثلا لحزب سياسي (أو عائلة أو عشيرة أو طائفة)، كما أنه قد يكون مستقلا ولا يمثل إلا نفسه (من الناحية الاجرائية).

انتخابات نسبية وإنتخابات بالأكثرية :

- في **الانتخابات النسبية** تحصل كل لائحة على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها. ويتم اللجوء للاسلوب النسبي في انتخابات اللائحة الكاملة (أي عندما يصوت الناخب للائحة بكامل أعضائها) فقط. فإذا حصلت لائحة حزبية على خمسين بالمائة من الأصوات فإنها تحصل على خمسين بالمائة من المقاعد، وهكذا.

- في **الانتخابات بالأكثرية** يفوز المرشح عند حصوله على أكبر عدد من

Digitized by Birzeit University Library

الأصوات المقترعة في دائرته الانتخابية. يستعمل هذا الأسلوب عادة عند تبني نظام الانتخابات الفردية أو عند تبني نظام انتخابات اللائحة الذي يسمح للناخب بانتقاء مرشحين ضمن لوائح مختلفة متنافسة. يمكن ان تتم انتخابات الاكثرية في دورة واحدة أو في دورتين. يتم عقد دورة ثانية عادة عندما لا يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة (النصف زائد واحد) أو عندما لا يتجاوز عدد الأصوات الحائز عليها المرشح الفائز في الدورة الأولى نسبة حسم معينه (٤٠٪ مثلا).

انتخابات دائرة واحدة أو دوائر متعددة

- في **انتخابات الدائرة الواحدة** تكون البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة. تستعمل انتخابات الدائرة الواحدة عند انتخاب رئيس الدولة أو عند تبني نظام اللائحة والاسلوب النسبي. يقوم جميع الناخبين في الدولة بالتصويت للائحة الحزبية الكاملة وتحصل الاحزاب المختلفة على مقاعد متناسبة مع عدد الاصوات التي حصلت عليها. ويطبق هذا النظام في اسرائيل.

- في **انتخابات الدوائر المتعددة** تقسم البلاد عادة إلى عدة دوائر انتخابية صغيرة. يستعمل هذا النمط الانتخابي عادة في الانتخابات التشريعية. لا يجوز لمرشح أن يرشح نفسه في أكثر من دائرة واحدة، كما لا يجوز لناخب أن يصوت في أكثر من دائرة واحدة.

عند تقييم أساليب وأشكال الانتخابات المختلفة يجدر الاشارة إلى ما يلي :

١- في انتخابات اللائحة الكاملة يصوت الناخب لسياسة الحزب وايديولوجيته وليس لفرد أو أفراد معينين. وهذا يعني بالطبع أن قدرة الناخب على محاسبة، وعند الضرورة معاقبة، ممثليه ستكون محدودة. ولكن عند التصويت للفرد، كما في الانتخابات الفردية مثلا، فإن الناخب سيتعرف على ممثله بشكل أفضل وسيكون لديه فرصة اكبر لمحاسبته. في اللائحة الحزبية يكون الفرد مسؤولا أمام حزبه. وأما في الانتخابات الفردية فيكون مسؤولا أمام الناخب. إن هذا صحيح لأن

Digitized by Birzeit University Library

المرشح في اللائحة الحزبية ينجح لان الحزب قد وضع أسمه في مكان مضمون في لائحته، ويبقى المرشح مواليا للحزب من أجل المحافظة على فرص الفوز في المستقبل. وهذا يعني بالطبع أن الحزب بأكمله يكون مسؤولا أمام ناخبيه وعليه ارضاؤهم إن هو أراد البقاء في الحكم. تساهم انتخابات اللائحة اساسا في تشجيع التفكير بالبرامج الوطنية العامة والتخفيف من الصراعات المحلية الضيقة بينما قد تفتح الانتخابات الفردية الباب أمام شراء الاصوات والذم والتركيز على المشاكل والمصالح المحلية الضيقة.

٢- في الانتخابات النسبية يُضمن تمثيل جميع التوجهات السياسية بشكل يتناسب مع حجمها الحقيقي في المجتمع مما يسمح لها بالمحافظة على حقوقها واسماع رأيها داخل مؤسسات شرعية رسمية. إن هذا يقلل من حاجة المعارضة السياسية للخروج على القانون أو اللجوء للعنف لاسماع رأيها. ويشجع هذا الاسلوب تعدد الاحزاب السياسية. أما نظام الأكثرية فيشجع على ظهور انظمة ثنائية الحزبية. لا يعطي نظام الأكثرية صورة أمينة عن الواقع السياسي لأنه يبالغ احيانا في تضخيم حجم الاغلبية، فقد يحصل حزب على ثمانين في المائة من المقاعد بينما قد لا يزيد حجم تأييده الحقيقي بين الناخبين عن أربعين في المائة مثلا.

بالرغم من ديمقراطية وعدالة النظام النسبي فإن حسناته قد تحمل في طياتها بعض السلبيات. فقد ينتج عنه وضع لا يفوز فيه أي من الأحزاب بأغلبيه مطلقة مما يؤدي لبروز الحاجة لإقامة إئتلافات بين مجموعة من الاحزاب. وقد يؤدي ذلك لاعطاء الاحزاب الصغيرة وزنا أكبر من حجمها الحقيقي. إن ذلك يعني قدرة بعض هذه الاحزاب على ممارسة التهديد بالانسحاب من الإئتلاف الحاكم مما قد يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي من وقت لآخر. من جانب آخر، قد لا يكون للوائح الانتخابية علاقة بالاحزاب السياسية على الاطلاق، إذ قد تكون لوائح عائلية أو عشائرية. أما انتخابات الأكثرية، ورغم بعض سلبياتها، فانها تشجع على ظهور أغلبية تمثيلية قوية قادرة على

Digitized by Birzeit University Library

تشكيل جهاز تنفيذي قوي يتمتع باستقرار سياسي.

٣- في انتخابات الدوائر المتعددة يكون المرشحون معروفين للناخب ويتم تمثيل جميع المناطق السكانية تمثيلا يتوافق مع حجمها السكاني. ويمكن عند اعتماد هذا النظام تبني اسلوب النسبية أو الاكثرية أو كليهما معا. أما في نظام الدائرة الواحدة فإن الفائدة تتحقق نتيجة للتركيز على القضايا العامة ولكونه الاقدر على عكس الرغبة الشعبية بصورة أمينة حيث يختار الشعب كله وفي وقت واحد كل اعضاء الجهاز التمثيلي.

وفي السياق الفلسطيني يجب مراعاة العوامل التالية :

(١) قد تكون الانتخابات المؤدية الى تمثيل نسبي هي أفضل اشكال الانتخابات، وذلك لأنها تضمن اقصى حد من المشاركة السياسية وبالتالي اشراك الجميع في تحمل المسؤوليات مما سيخلق قدرا من الاستقرار وضمان قدر عال من العمل الجماعي. ان الانظمة الانتخابية القائمة على الاكثرية في العديد من المؤسسات الفلسطينية لا تحقق المشاركة الفعلية للاطراف أو الكتل المتنافسة. فقد تحظى كتلة معينة بنسبة ٤٥ بالمئة من الاصوات بدون ان يتسنى لها الفوز بمقعد واحد في المجلس المنتخب، وذلك بسبب النظام الانتخابي المتبع.

(٢) إن الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية هي مراكز الثقل السياسي في المجتمع الفلسطيني، وإن تجاهل هذا الأمر سوف يؤدي الى قيام نظام سياسي غير متجانس مع الثقافة السياسية السائدة. من ناحية اخرى، يمكن أن يدفع هذا المتغير باتجاه فكرة القوائم الحزبية وليس الإنتخابات الفردية.

(٣) إن الجهوية (التعصب للمنطقة والإقليم والمدينة) هي أيضا عامل هام وأساسي في العمل السياسي والثقافة السياسية الفلسطينية ولا يمكن تجاهلها. ويمكن بالتالي أن يدفع هذا المتغير باتجاه فكرة الدوائر الإنتخابية المتعددة وليس الدائرة الإنتخابية الواحدة في الأرض المحتلة بأكملها (الضفة والقطاع والقدس).

Digitized by Birzeit University Library

(٤) إن جزءا هاما من الثقافة السياسية الفلسطينية هي ثقافة تقليدية ينطلق فيها الولاء من الإطار الأصغر (العائلة) إلى الأكبر (الحزب السياسي)، وأن محور الولاء قد يكون شخصيا وليس مؤسساتيا، مما سيؤدي الى ترعرع الشخصية الفردية أو الكرزماتية في هذا المجتمع. وبالرغم من وجود تراث حديث يدور حول الولاء الحزبي والتنظيمي فإن الانقسامات التي عانت وتعاني منها الاحزاب والتنظيمات والتطورات السياسية المرافقة للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي قد تدفع في المستقبل إلى تغيير في انماط الولاء والى عودة بروز الجهوية والعائلية والعشائرية. فالفصائل لم تخترق الولاءات الأصغر وانما ركبت فوقها. ولهذا فالمطلوب تشجيع ظهور ثقافة سياسية تُخرج **احزابا** سياسية بالمعنى الحقيقي. إن الدفع بهذا الاتجاه، مترافقا مع وجود نظام انتخابي يشجع عملية التجميع والتوحيد ويساعد على بلورة ثقافة سياسية مشاركة، بدلا من الثقافة التلقينية الموجهة، لا بد أن يكون هدفا من اهداف النظام السياسي الفلسطيني في طور تبلوره في الاشهر والسنوات القادمة.

هنالك أيضا قضايا تقنية هامة تتعلق بالنظام الانتخابي يجب اخذها بعين الاعتبار. تتضمن هذه القضايا امورا اجرائية مثل الحصول على السجلات المدنية أو اعداد مثل هذه السجلات، وفتح باب التسجيل للترشيح وللانتخاب، وتسجيل مكان الاقامة (خاصة اذا كانت هناك دوائر متعددة). كما تتضمن القضايا التقنية أساليب محاربة الغش والتزييف التي يمكن مواجهتهما عن طريق رقابة دولية محايدة. ولكن الأمر المهم يتمثل في وضع نظام حملة انتخابية يضمن انتظامها ونزاهتها ويكفل حرية التعبير ويسمح بالتنافس بدون ممارسة الضغوط وشراء الاصوات (يمكن الاستفادة هنا على نطاق ضيق من تجربة انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية والانتخابات التي تجري في المؤسسات الفلسطينية الاخرى في الارض المحتلة). وكلما قامت الاحزاب باختيار مرشحيها بطريقة ديمقراطية كلما تعززت الممارسة الديمقراطية الفلسطينية، ويعود الامر في النهاية الى استعداد الاحزاب والفصائل للانخراط في ممارسات ديمقراطية اكثر رقيا.

وأخيرا يجب التأكيد على التمييز بين وضع نظام انتخابي عام ودائم وبين

Digitized by Birzeit University Library

انتخابات لمجلس الانتقالي لفترة محدودة لمدة خمس سنوات. إن المجلس الانتقالي سيكون لديه صلاحيات ادارية - تنفيذية، وتشريعية تتداخل مع بعضها البعض، واذا أراد الفلسطينيون أن يضم المجلس عددا كبيرا من الاعضاء (وهو أمر خاضع للتفاوض مع اسرائيل)، فمن الممكن تشكيل المجلس من أعضاء منتخبين تشكل "الحكومة الانتقالية" من بينهم. يحقق هذا النمط عدة فوائد : أولا، انتخاب جميع المسؤولين التنفيذيين والتشريعيين، وبذلك يتم الحدّ من الممارسة السلطوية للقيادة العليا. ثانيا، الجمع بين نظامين انتخابيين في مجلس واحد. ينتخب أعضاء الحكومة في المجلس على أساس الترشيح لدائرة واحدة عامة، أما الاعضاء المشرّعين (وهنا نضمن التفريق لتأكيد الدور التشريعي للمجلس والذي ستحاول اسرائيل طمسه) فينتخبون على أساس دوائر متعددة، وبذلك نضمن للاختلافات المجتمعية أن تبرز ذاتها تمثيليا على هذا الصعيد. فإذا قلنا على سبيل المثال أن المجلس سيتكون من ٧٠ عضوا : يترشح الاعضاء لـ ٢٠ مقعدا على أساس دائرة انتخابية واحدة ويكون الترشيح لمنصب تنفيذي، أي عضوية الحكومة الانتقالية، أما الـ ٥٠ مقعدا فيتم التنافس عليها ضمن دوائر تحدد وفقا لعدد السكان.

بالنسبة للترشيح يُترك المجال مفتوحا لتشكيل **قوائم حزبية وللترشيحات الفردية**. وحتى في الدوائر المتعددة لانتخاب ٥٠ عضوا يمكن أن يكون المرشح **ممثلا** لحزب أو يمكن أن يكون **مستقلا**. يجب فتح المجال للترشيحات الفردية كي يكون هناك امكانية موجودة للمستقلين من ناحية، وتقليص امكانية الاتفاقات بين الاحزاب واحتكار العملية السياسية من ناحية اخرى.

يمكن أن ينتخب رئيس **المجلس الانتقالي** من بين أعضاء المجلس، كما ينتخب رئيس الحكومة من بين الاعضاء الذين ترشحوا وانتخبوا على أساس الدائرة العامة الواحدة.

هذا **المجلس الانتقالي** يجب ان يبقى منفصلا عن منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية، وذلك لضمان استمرارية المنظمة من جهة، وتأكيد تمثيلها الشامل للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وليتسنى لها الاستمرار في مواصلة العمل في ميدان العلاقات الخارجية، وهي الصلاحية التي لا يمنحها الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي لسلطة الحكم الذاتي. ستكون هناك رغبة قوية لدى القيادة بالخارج

Digitized by Birzeit University Library

لاستلام السلطة بذاتها. ولكن يمكن عرض سيناريو قوي يقول : تتسلم المنظمة المسؤولية الآن للاشهر التسعة القادمة وذلك عن طريق التعيين لوضع الامور في نصابها خلال هذه المرحلة الحرجة. تعقد انتخابات تفرز لها المنظمة من تريد له أن يتنافس لدخولها، وتبقى المنظمة "فوق" المجلس لتشكل مرجعية سياسية وسيادية تحفظ خطوط الرجعة للشعب الفلسطيني إن فشلت المفاوضات القادمة، وتتابع العمل من اجل رعاية فلسطينيي الشتات الى ان يبت في امرهم، وضمان حقوقهم الوطنية، وتوفير الحماية لهم في الدول المضيفة.

(٦) الخلاصة والتوصيات

(١) خلق بيئة سياسية تضمن أو تشجع مشاركة اوسع قطاعات من الشعب وكذلك أكبر عدد من القوى السياسية المنظمة في انتخابات المجلس المقبلة لضمان اكبر قدر من الممارسة الديمقراطية والتحمل المشترك للمسؤولية. ولهذا فمن المستحسن عدم الربط بين الترشيح للانتخابات والقبول باعلان المبادىء الفلسطيني - الاسرائيلي. كما قد يكون مفيداً في هذا السياق التأكيد على **الطبيعة التمثيلية** للانتخابات وليس على **وظيفتها في العملية السياسية.**

(٢) في الوقت الذي يجب أن يتأثر النظام الإنتخابي بالثقافة السياسية السائدة فإنه لا بد من اتباع نظام إنتخابي يكون قادرا بدوره على التأثير في الثقافة السياسية، ويؤدي في النهاية الى التوحيد والتجميع والتكامل والتغلب على مشكلة الانقسام الناجمة عن التباعد الجغرافي بين غزة والضفة، ووجود إدراكات سلبية متبادلة بين سكان المنطقتين، ووجود حساسيات جهوية واقليمية سلبية، والناجمة ايضا عن السياسات الإحتلالية المتمثلة في العزل والإغلاق. وقد يسهم نموذج الدائرة الإنتخابية الواحدة الذي يفرز قيادات على مستوى الوطن كله في تعزيز الاندماج الوطني وإضعاف النزعات الانقسامية. كما قد يسهم تبني النظام النسبي في تشجيع الحوار الديمقراطي بعيدا عن العنف.

(٣) قد يثبت الواقع أن اهم معضلة لاجراء الانتخابات تكمن في تحديد

Digitized by Birzeit University Library

القضايا التقنية خلال فترة أشهر قصيرة للسماح بحملة انتخابية بعد ذلك بمدة شهرين على سبيل المثال. إن ترتيب كل القضايا التقنية وتحديد شكل النظام الانتخابي في فترة قصيرة مدتها سبعة أشهر قد يكون أمرا صعبا. لذا يمكن تشكيل لجنة وطنية عامة بأسرع وقت ممكن لتقديم توصياتها بهذا الخصوص في موعد لا يتعدى ثلاثة أشهر، ليتسنى بعدها الاقرار والتنفيذ خلال اربعة أشهر، وترك الشهرين المتبقيين للحملة الانتخابية.

(٤) التأكيد على أن انتخابات المجلس وما ينتج عنها هي جزء من عملية تسوية سياسية مؤقتة، وان هذه الانتخابات أو نتائجها لن تؤثر بأي شكل سلبي على الموضوعات التي تركت لمفاوضات الوضع النهائي. كما يجب العمل على جعل انتخابات مجلس المرحلة الانتقالية رصيدا يسهم في تعزيز الممارسة السياسية الديمقراطية من ناحية، وتحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية المتمثلة في حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، من ناحية اخرى.

(٥) ضرورة توحيد اسس الترشيح والانتخاب في كافة انحاء الارض المحتلة والابتعاد عن استخدام الاستثناءات أو التمايزات من منطقة لأخرى أو من شريحة لأخرى مهما كانت الاسباب. ان اللجوء لمثل هذه الاستثناءات أو التمايزات سوف يشكل سابقة خطيرة لارتكاب التجاوزات التي سوف تمس جوهر الممارسة السياسية الديمقراطية.

(٦) وفي ما يتعلق بالاجراءات التمهيدية أو التحضيرية للانتخابات، يتوجب وضع الاسس لضمان الابتعاد عن كل ما من شأنه شحن الاجواء بالتوتر كالمغالاة في الدعاية الانتخابية أو استخدام اساليب استفزازية مما يسهل وقوع الصدامات العنيفة التي قد تعرقل سير العملية الانتخابية.

Digitized by Birzeit University Library

الملحق

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حول الانتخابات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

الملحق

انتخابات المجلس الفلسطيني الانتقالي للحكم الذاتي

نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

تاريخ الاستطلاع ٥ ـ ٨ /١٠/ ١٩٩٣

قامت وحدة استطلاعات الرأي العام والمسوحات في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية باجراء استطلاع لآراء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حول موضوع انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي، حيث قام باحثو المركز بالتعاون مع اربعين باحثا ميدانيا بتوزيع الاستطلاع على عينة حجمها (١٢٥٩) شخصا، وزعت على جميع المناطق حسب النسب السكانية، لتشمل سكان المدن والقرى والمخيمات، الرجال والنساء وجميع الفئات العمرية (بدءا من ١٨ عاما).

فقد قام الباحثون باجراء مقابلات شخصية في التجمعات السكنية الرئيسية، وفي اماكن تتواجد فيها جميع شرائح المجتمع وطبقاته، مثل الكراجات المؤدية للقرى والمخيمات، الاسواق الرئيسية، مركز المدينة، مداخل المستشفيات، الخ ...

وقد تم توزيع (٨٠٩) استمارات في الضفة الغربية على المناطق التالية : (القدس، رام الله، الخليل، بيت لحم، نابلس، طولكرم، اريحا، جنين)، أما في غزة فتم توزيع (٤٥٠) استمارة على المناطق التالية : (مدينة غزة "شرق/غرب"، الشاطىء، قرية عبسان الكبيرة والصغيرة، قرية بني سهيلا، مخيم جباليا، مخيم خان يونس، مدينة خان يونس، مخيم رفح، مخيم النصيرات، مخيم البريج، مدينة رفح، قرية بيت لاهيا).

ومن اجل التذكير فإن النسبة الاحصائية للخطأ قد تصل الى ٣٪ (زائد أو ناقص) ومستوى الثقة (المعنوي) بأن العينة العشوائية تمثل المجتمع تصل الى ٩٥٪ .

منهجية البحث

من اجل الحصول على صورة واضحة وتفسير قيم للمعلومات الواردة في هذا الاستطلاع فإن عامل التوقيت وعوامل اخرى نفسية وإقتصادية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار. ونريد ان نذكر القارىء ان هناك نوعا من الغموض في الشارع الفلسطيني حول ماهية الانتخابات والتفاصيل المحيطة بما ورد في اتفاق اعلان المبادىء الفلسطيني - الاسرائيلي حولها. ومن اجل التعامل مع عدم دراية الكثيرين بهذا الموضوع، قام باحثو المركز بقراءة الجزء المتعلق بالانتخابات كما ورد في اتفاق إعلان المبادىء. وكذلك فإن عدم الدراية الكاملة بالتفاصيل لا يعني ابدا ان الفلسطينيين

Digitized by Birzeit University Library

ليس لهم مواقف محددة حول مبدأ الانتخابات وغير ذلك من القضايا.

ومن الجدير هنا ان نتحدث عن بعض القضايا المنهجية التي قد يكون لها دور في نتائج هذا الاستطلاع.

لقد تم اختيار الباحثين الميدانيين من خريجي الجامعات او من العاملين في المجالات الاجتماعية والبحوث العلمية، وتتمتع غالبيتهم العظمى بخبرة ليست بقصيرة في مجال البحث الميداني. كذلك فقد تم اشراكهم في ورشات دراسية ناقشت طبيعة الاستبيان وأهدافه، واصول البحث العلمي والميداني. ومن اجل ضمان الموضوعية والصدق من قبل الباحثين، فانهم لم يعملوا كأفراد، بل تم توزيعهم على مجموعات تضم على الاقل شخصا واحدا من العاملين في مركز البحوث أو منسقا معينا من قبل المركز. وكذلك فان باحثين من المركز قاموا بزيارات تفحصية لبعض محطات البحث، حيث جرت المقابلات. وتمت عملية التفريغ للبيانات بدقة متناهية وبوضوح تام، وبعد ترتيب مكثف وفحص دوري لعمل المفرغين. اضافة الى ذلك، فقد تم استخدام برنامج حاسوب احصائي (SPSS) مكن الباحثين من استثناء اجابات غير ممكنة او غير منطقية. وقد قامت مجموعة من العلماء الفلسطينيين بمراجعة الاستمارة واسئلتها والتأكد من تفاصيل اختيار العينة العشوائية.

ومع ذلك فإنه من المحتمل ان يكون هناك حدودا منهجية لمثل هذا الاستطلاع. ومن مصادر الخطأ الممكنة ما يأتي :

- هناك مجموعة من المقابلات (تقدر بـ ٥٪ من حجم العينة الحالي) لم تتم بسبب عدم الاستجابة للاستطلاع وخصوصا في حالة النساء.
- ان الاماكن التي تمت فيها المقابلات قد لا تتناسب مع جميع افراد المجتمع (الكبار في السن والنساء).
- ان اختيار صيغة الاسئلة والتعبيرات المستخدمة قد يكون لها اثر في ماهية الاجابات المعطاء.
- قد يختار عدد قليل من الاشخاص اعطاء اجابات لا تعبر في الحقيقة عن ارائهم ووجهات نظرهم وذلك لاسباب خاصة. وقد يكون هذا صحيحا في حالة افراد مؤيدين لمجموعات المعارضة الفلسطينية. حيث انه من الممكن ان يقوم البعض بتعريف أنفسهم على أنهم "مستقلين" أو "غير ذلك".

وينبغي هنا التذكير بأن آراء الناس هي من المرونة بمكان، وقد تتغير حسب المستجدات السياسية والظروف الاقتصادية.

Digitized by Birzeit University Library

توزيع العينة
(كنسبة من مجموع العينة)

التوزيع الجغرافي
الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)٦٣٪
قطاع غزة٣٧٪

مكان السكن
٤٤٪ من سكان المدن
٣٣٪ من سكان القرى/البلدات
٢٣٪ من سكان المخيمات

الجنس
٦٠٪ من الذكور
٤٠٪ من الاناث

الحالة الشخصية
٦٤,٩٪ متزوج
٣٤,٠٪ اعزب
١,١٪ مطلق أو أرمل

الفئات العمرية
٤٩,٦٪ من عمر ١٨ - ٢٨
٢٩,١٪ من عمر ٢٩ - ٣٩
١٤,٢٪ من عمر ٤٠ - ٥٠
٧,١٪ من عمر ٥٠ فما فوق

التحصيل العلمي
٢,٩٪ أمي
١٨,٥٪ لغاية نهاية المرحلة الالزامية
٣٤,٢٪ توجيهي
١٨,٩٪ معهد (سنتين بعد التوجيهي)
٢٢,٧٪ بكالوريوس (جامعي)
٢,٧٪ ماجستير فما فوق

العمل
١٢,٤٪ عمال
١٣,٠٪ ربات بيوت
٢٤,١٪ موظفين*
١١,٥٪ تجار
١,٦٪ مزارعين
٦,٩٪ عاطلين عن العمل
١٠,٦٪ حرفيين
٦,٥٪ متخصصين**
١٢,٣٪ طلاب
١,١٪ متقاعدين

* موظفين : (مدرس مدرسة، موظف حكومة، ممرض، موظف شركة، سكرتير، الخ ...).
** متخصصين : (مدرس جامعة، مهندس، طبيب، محام، صيدلاني، اداري عال، الخ ...).

Digitized by Birzeit University Library

انتخابات المجلس الفلسطيني الانتقالي للحكم الذاتي
نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة
تاريخ الاستطلاع ٥ - ١٩٩٣/١٠/٨

١- برأيك، افضل الطرق لتشكيل مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية هي : (الموعد المقترح لتشكيل هذا المجلس كما ورد في الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي هو ١٩٩٤/٧/١٣).

	الضفة الغربية وقطاع غزة معاً	الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)	قطاع غزة
١- تعيينات من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.	٪١٥,٧	٪١٨,١	٪١١,٧
٢- تعيينات من قبل الحركات والاتجاهات السياسية والتنظيمية	٪٤,٩	٪٥,١	٪٤,٦
٣- انتخابات سياسية عامة	٪٧٤	٪٧١,٥	٪٧٨,٢
٤- غير ذلك	٪٥,٤	٪٥,٣	٪٥,٥
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٢- هل ستشارك في الانتخابات السياسية العامة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ؟

١- نعم	٪٦٨,٢	٪٧٢,٨	٪٦٠١
٢- لا	٪١٧,٨	٪١٤,٩	٪٢٢,٨
٣- غير متأكد	٪١٤	٪١٢,٣	٪١٧,١
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٣- لو جرت الانتخابات لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية اليوم فانك ستصوت لمرشحين من :

١- حركة حماس	٪١٣,٣	٪١٣,١	٪١٣,٧
٢- الجبهة الشعبية	٪٦,٥	٪٤,٦	٪١٠,٣
٣- حركة فتح	٪٤٤,٧	٪٤٥,٩	٪٤٢,٦
٤- فدا (ياسر عبدربه)	٪٢,٢	٪٢,١	٪٢,٢
٥- الجبهة الديمقراطية	٪,٩	٪١,٣	٪,٢
٦- حزب الشعب	٪٢	٪١,٥	٪٢,٩
٧- الجهاد الاسلامي	٪٣,٧	٪٢	٪٧
٨- المستقلين	٪١١,٨	٪١٢,٦	٪١٠,١
٩- غير ذلك	٪١٤,٩	٪١٦,٩	٪١١
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

Digitized by Birzeit University Library

٤- هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة ؟

١- نعم	٪٣٨,٦	٪٤٤,٣	٪٢٨,٦
٢- نوعاً ما	٪٤٠	٪٣٤,١	٪٣٩
٣- لا	٪٢٥,٤	٪٢١,٦	٪٣٢,٤
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٥- اهم قضية تشغل بالي وتؤرقني في هذه الاوقات التي ستنتقل فيها السلطة من الاحتلال الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية هي :

١- ايجاد فرص عمل وتحسين ظروف معيشة عائلتي	٪٣٥,٥	٪٣٥,٧	٪٣٥,٤
٢- قمع السلطة الفلسطينية والشرطة للمعارضة	٪١٣,٥	٪١٢,٣	٪١٥,٧
٣- استعمال العنف من قبل فلسطيني ضد فلسطيني آخر	٪٣٣,٥	٪٣٤,٥	٪٣١,٧
٤- الانحلال الخلقي والابتعاد عن الدين	٪١٠,٣	٪٩,٥	٪١١,٨
٥- غير ذلك	٪٧,٢	٪٨	٪٥,٤
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

Digitized by Birzeit University Library

ملاحق
"علاقات ما بين المتغيرات"

أ- العلاقة ما بين مكان السكن واسئلة الاستطلاع.

١- برأيك، افضل الطرق لتشكيل مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية هي : (الموعد المقترح لتشكيل هذا المجلس كما ورد في الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي هو ١٣/٧/ ١٩٩٤).

	مدينة	قرية	مخيم
١- تعيينات من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية	٪١٥,٣	٪١٦,١	٪١٦,٤
٢- تعيينات من قبل الحركات والاتجاهات السياسية والتنظيمية	٪٤,٧	٪٦	٪٣,٣
٣- انتخابات سياسية عامة	٪٧٥,٧	٪٧٠,٩	٪٧٤,٨
٤- غير ذلك	٪٤,٣	٪٧	٪٥,٥
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٢- هل ستشارك في الانتخابات السياسية العامة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ؟

١- نعم	٪٧٤,٥	٪٦٥,٨	٪٦٠
٢- لا	٪١٣,٢	٪١٨,٨	٪٢٤,٦
٣- غير متأكد	٪١٢,٣	٪١٥,٤	٪١٥,٤
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

٣- لو جرت الانتخابات لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية اليوم فانك ستصوت لمرشحين من :

١- حركة حماس	٪١٢,٢	٪١٣,٧	٪١٣,٦
٢- الجبهة الشعبية	٪٤,٤	٪٧,٥	٪١٢,١
٣- حركة فتح	٪٤٤,١	٪٤٣	٪٤٧,٢
٤- فدا (ياسر عبدربه)	٪٢,٧	٪٢	٪١,٤
٥- الجبهة الديمقراطية	٪٥	٪١,٥	٪١,٤
٦- حزب الشعب	٪٢,٦	٪١,٢	٪٢,١
٧- الجهاد الاسلامي	٪٣	٪٣,٧	٪٢,١
٨- المستقلين	٪١٢,٨	٪١٢,٢	٪٨
٩- غير ذلك	٪١٧,٧	٪١٢,٢	٪١٢,١
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

Digitized by Birzeit University Library

تتمة ... السكن

٤- هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة ؟

١- نعم	٣٩,٦٪	٣٩,٨٪	٣٥,٤٪
٢- نوعاً ما	٣٨,٩٪	٣٣,٨٪	٣٣,٢٪
٣- لا	٢١,٥٪	٢٦,٣٪	٣١,٤٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٥- اهم قضية تشغل بالي وتؤرقني في هذه الاوقات التي ستنتقل فيها السلطة من الاحتلال الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية هي :

١- ايجاد فرص عمل وتحسين ظروف معيشة عائلتي	٣٨,١٪	٢٩٪	٤٠,٤٪
٢- قمع السلطة الفلسطينية والشرطة للمعارضة	١١,٢٪	١٦,٤٪	١٣,٨٪
٣- استعمال العنف من قبل فلسطيني ضد فلسطيني آخر	٣٤,٨٪	٣٥,٧٪	٢٧,٧٪
٤- الانحلال الخلقي والابتعاد عن الدين.	٩,٢٪	١١,٢٪	١١٪
٥- غير ذلك	٦,٧٪	٧,٧٪	٧,١٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

Digitized by Birzeit University Library

ب- العلاقة ما بين التعاطف السياسي واسئلة الاستطلاع

١- برأيك، افضل الطرق لتشكيل مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية هي : (الموعد المقترح لتشكيل هذا المجلس هو ١٩٩٤/٧/١٣).

	تعيينات من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية	تعيينات من قبل الحركات والاتجاهات السياسية	انتخابات سياسية عامة	غير ذلك	المجموع
حماس	٣,٧٪	١٣٪	٧٨,٣٪	٥٪	١٠٠٪
الجبهة الشعبية	٤,٥٪	٩,١٪	٧٧,٣٪	٩,١٪	١٠٠٪
فتح	٢٩,٤٪	٢,٢٪	٦٧,٣٪	١,١٪	١٠٠٪
فدا (ياسر عبدربه)	١٩,٢٪	—	٨٠,٨٪	—	١٠٠٪
الجبهة الديمقراطية	١٥,٤٪	٧,٧٪	٧٦,٩٪	—	١٠٠٪
حزب الشعب	٣,٨٪	—	٩٦,٢٪	—	١٠٠٪
الجهاد الاسلامي	٦,٣٪	٤,٢٪	٨١,٢٪	٨,٣٪	١٠٠٪
المستقلين	٥,٧٪	٧٪	٨١٪	٦,٣٪	١٠٠٪
غير ذلك	٢,٣٪	٤٪	٧٦,٦٪	٧,١٪	١٠٠٪

٢- هل ستشارك في الانتخابات السياسية العامة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ؟

	نعم	لا	غير متأكد	المجموع
حماس	٤٩,١٪	٣٠٪	٢٠,٩٪	١٠٠٪
الجبهة الشعبية	٥٠,٥٪	٣١,٥٪	١٨٪	١٠٠٪
فتح	٨٤,٨٪	٤,٩٪	١٠,٣٪	١٠٠٪
فدا	٨٥,٢٪	٧,٤٪	٧,٤٪	١٠٠٪
الديمقراطية	٦١,٥٪	٢٣,١٪	١٥,٤٪	١٠٠٪
حزب الشعب	٧٦,٩٪	٢٣,١٪	—	١٠٠٪
الجهاد الاسلامي	٣٢,٧٪	٥٣٪	١٤,٣٪	١٠٠٪
المستقلين	٦٣,٦٪	١٥,٤٪	٢١٪	١٠٠٪
غير ذلك	٥٥٪	٣٠,٢٪	١٤,٨٪	١٠٠٪

٣- هل تعتقد أن الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتي، الانتقالية ستكون نزيهة :

	نعم	نوعاً ما	لا	المجموع
حماس	٢١٪	٣١,٥٪	٤٧,٥٪	١٠٠٪
جبهة شعبية	٦,٩٪	٣١٪	٦٢,١٪	١٠٠٪
حركة فتح	٦٠,١٪	٣٣,٨٪	٦,١٪	١٠٠٪
فدا	٥١,٩٪	٤٠,٧٪	٧,٤٪	١٠٠٪
ديمقراطية	٧,٧٪	٣٨,٥٪	٥٣,٨٪	١٠٠٪
حزب الشعب	٢٣,١٪	٥٣,٨٪	٢٣,١٪	١٠٠٪
الجهاد الاسلامي	٨,٢٪	٣٨,٨٪	٥٣٪	١٠٠٪
المستقلين	٢٦,٦٪	٤٧,٦٪	٢٥,٨٪	١٠٠٪
غير ذلك	٢٥,٦٪	٣٦,١٪	٣٨,٣٪	١٠٠٪

Digitized by Birzeit University Library

تتمة ... التعاطف السياسي

٤- اهم قضية تشغل بالي وتؤرقني في هذه الاوقات التي سننتقل فيها السلطة من الاحتلال الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية هي :

	ايجاد فرص عمل وتحسين ظروف معيشة عائلتي	قمع السلطة الفلسطينية والشرطة للمعارضة	استعمال العنف من قبل فلسطيني ضد آخر	انحلال الخلقي والابتعاد عن الدين	غير ذلك	المجموع
حماس	٢٤,٧٪	٢٤,٧٪	٢٦,٥٪	١٩,٨٪	٤,٣٪	١٠٠٪
جبهة شعبية	١٣,٣٪	٣٥,٦٪	٣٤,٤٪	١١,١٪	٥,٦٪	١٠٠٪
فتح	٤٨,٥٪	٦,٤٪	٣٣,٢٪	٦,٢٪	٥,٧٪	١٠٠٪
فدا	٣٤,٦٪	١٩,٢٪	٣٨,٥٪	—	٧,٧٪	١٠٠٪
ديمقراطية	١٦,٧٪	٤١,٧٪	٣٣,٣٪	—	٨,٣٪	١٠٠٪
حزب الشعب	٣٤,٦٪	١١,٥٪	٤٦,٢٪	٧,٧٪	—	١٠٠٪
الجهاد الاسلامي	١٨,٤٪	٢٠,٤٪	٣٢,٧٪	٢٢,٤٪	٦,١٪	١٠٠٪
المستقلين	٢٩,٤٪	٩٪	٤٠,٦٪	١٤,٧٪	٦,٣٪	١٠٠٪
غير ذلك	٢٨,٢٪	١٣,٨٪	٣٠,٩٪	١٠,٥٪	١٦,٦٪	١٠٠٪

Digitized by Birzeit University Library

جـ - العلاقة ما بين التحصيل العلمي وأسئلة الاستطلاع.

١- برأيك، افضل الطرق لتشكيل مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية هي : (الموعد المقترح لتشكيل هذا المجلس هو ١٩٩٤/٧/١٣).

	أمي	مرحلة الزامية	توجيهي	معهد	جامعة	دراسات عليا
١- تعيينات من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية	١٤,٢٪	٢١,٧٪	١٩,٦٪	١٣,٥٪	٦,٦٪	٦,٢٪
٢- تعيينات من قبل الحركات والاتجاهات السياسية والتنظيمات	٢,٩٪	٥٪	٥,١٪	٥,٧٪	٥,١٪	—
٣- انتخابات سياسية عامة	٦٨,٦٪	٧٠,١٪	٦٩٪	٧٤,٤٪	٨٣,٥٪	٨٧,٥٪
٤- غير ذلك	١٤,٣٪	٣,٢٪	٦,٣٪	٦,١٪	٤,٨٪	٦,٣٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٢- هل ستشارك في الانتخابات السياسية العامة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية

١- نعم	٦٢,٩٪	٧٤,٤٪	٦٥,٩٪	٦٧,٧٪	٦٨,٣٪	٦٩,٧٪
٢- لا	٢٢,٩٪	١٠,٦٪	٢٠٪	١٧,٥٪	١٨,٧٪	٢١,٢٪
غير متأكد	١٤,٢٪	١٥٪	١٤,١٪	١٤,٨٪	١٣٪	٩,١٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٣- لو جرت الانتخابات لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية اليوم فانك ستصوت لمرشحين من :

حماس	١١,٤٪	١٣,٣٪	١١,٦٪	١٣,٩٪	١٥,٨٪	٦,٣٪
الجبهة الشعبية	—	٢,٧٪	٧,٢٪	١٠,٤٪	٨,١٪	٣,١٪
حركة فتح	٤٥,٧٪	٥٢,٩٪	٤٨٪	٤٣,٣٪	٣٤,٦٪	٢٨,١٪
فدا(ياسر عبدربه)	٥,٧٪	١,٨٪	٢,٩٪	١,٧٪	١,٨٪	—
الجبهة الديمقراطية	—	١,٣٪	١,٤٪	١,٣٪	٤٪	—
حزب الشعب	—	١,٣٪	٢,٢٪	٢,٢٪	٢,٩٪	٣,١٪
الجهاد الاسلامي	—	٤٪	٥,٣٪	٢,٦٪	٣,٧٪	٣,١٪
المستقلين	١٧,٢٪	٨,٩٪	٩,٦٪	١٠,٤٪	١٤,٧٪	٣١,٣٪
غير ذلك	٢٠٪	١٣,٨٪	١١,٨٪	١٤,٢٪	١٨٪	٢٥٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

Digitized by Birzeit University Library

تتمة ... التحصيل العلمي

٤- هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة ؟

١- نعم	٤٥,٧٪	٥٢,٧٪	٣٦,٩٪	٣٢,١٪	٣٢,١٪
٢- نوعا ما	٣٧,٢٪	٢٩٪	٣٦,٥٪	٤٢,٥٪	٣٧,٢٪
٣- لا	١٧,١٪	١٨,٣٪	٢٦,٦٪	٢٥,٤٪	٣٠,٧٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

	٣٧,٥٪	٣٢,١٪	٣٢,١٪	٣٦,٩٪	٥٢,٧٪
	٣٧,٥٪	٣٧,٢٪	٤٢,٥٪	٣٦,٥٪	٢٩٪
	٢٥٪	٣٠,٧٪	٢٥,٤٪	٢٦,٦٪	١٨,٣٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٥- أهم قضية تشغل بالي وتؤرقني في هذه الاوقات التي ستنتقل فيها السلطة من الاحتلال الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية هي :

١- ايجاد فرص عمل ونحسين ظروف معيشة عائلتي	٤٢,٩٪	٤٤,٣٪	٣٨,٢٪	٣٣,٥٪	٢٧,٨٪
٢- قمع السلطة الفلسطينية والشرطة للمعارضة	٢,٩٪	٨,١٪	١٤,٧٪	١٣,٩٪	١٧٪
٣- استعمال العنف من قبل فلسطيني ضد فلسطيني آخر	٣٧,١٪	٣٣,٩٪	٢٩,٦٪	٣١,٧٪	٣٦,١٪
٤- الانحلال الخلقي والابعاد عن الدين	٥,٧٪	٧,٧٪	١٢٪	١٢,٦٪	٩,٤٪
٥- غير ذلك	١١,٤٪	٦٪	٥,٥٪	٨,٣٪	٩,٧٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

	١٥,٢٪	١٨,٢٪
	١٨,٢٪	٦٠,٦٪
	—	٦٪
	١٠٠٪	١٠٠٪

Digitized by Birzeit University Library

العلاقة ما بين العمر واسئلة الاستطلاع.

١- برأيك، افضل الطرق لتشكيل مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية هي :(الموعد المقترح) لتشكيل هذا المجلس هو ١٩٩٤/٧/١٣)

	من ١٨ - ٢٨	٢٩ - ٣٩	٤٠ - ٥٠	فوق ٥٠
١- تعيينات من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية	٢٠,٢٪	٩,٢٪	١٤,٤٪	١٤,١٪
٢- تعيينات من قبل الحركات والاتجاهات السياسية والتنظيمات	٧,٤٪	٣,٤٪	١,١٪	٢,٤٪
٣- انتخابات سياسية عامة	٦٩,٤٪	٧٨,٤٪	٧٧,٦٪	٧٨,٨٪
٤- غير ذلك	٣٪	٩٪	٦,٩٪	٤,٧٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٢- هل ستشارك في الانتخابات السياسية العامة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية

١- نعم	٦٥,٧٪	٦٦,٢٪	٧١,٣٪	٨٥,٢٪
٢- لا	١٨,٣٪	٢١,٦٪	١٢,٦٪	٩,١٪
٣- غير متأكد	١٦٪	١٢,٢٪	١٦,١٪	٥,٧٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٣- لو جرت الانتخابات لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية اليوم فانك ستصوت لمرشحين من :

حماس	١٤,٧٪	١٣,٤٪	٩,٨٪	٨,٢٪
الجبهة الشعبية	٦,٤٪	٨,٩٪	٦,٩٪	٢,٤٪
حركة فتح	٤٨,٤٪	٣٦,٩٪	٤٢,٨٪	٤٨,٢٪
فدا (ياسر عبدربه)	٢,٨٪	١,١٪	٢,٩٪	١,٢٪
الجبهة الديمقراطية	١,٦٪	٠,٦٪	—	—
حزب الشعب	١,٨٪	٣,١٪	٢,٣٪	—
الجهاد الاسلامي	٤,٢٪	٣,٩٪	٣,٥٪	٢,٤٪
المستقلين	٩,٦٪	١٢,٦٪	١٥,٦٪	١٤,١٪
غير ذلك	١٠,٥٪	١٩,٥٪	١٦,٢٪	٢٣,٥٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

٤- هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة :

١- نعم	٣٨,٤٪	٣٣,٤٪	٤٣,٧٪	٥٠,٦٪
٢- نوعاً ما	٣٦,٣٪	٣٥,٧٪	٣٤,٥٪	٣٦,٨٪
٣- لا	٢٥,٣٪	٣٠,٩٪	٢١,٨٪	١٢,٦٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

Digitized by Birzeit University Library

تتمة ... العمر

٥- أهم قضية تشغل بالي وتؤرقني في هذه الاوقات التي ستنتقل فيها السلطة من الاحتلال الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية هي :

١- ايجاد فرصة عمل وتحسين ظروف معيشة عائلتي	٣٥,٦٪	٣٢,٨٪	٤٠,٩٪	٣٤,٥٪
٢- قمع السلطة الفلسطينية والشرطة للمعارضة	١٦,٣٪	١١,٧٪	٩,٤٪	٩,٢٪
٣- استعمال العنف من قبل فلسطيني ضد فلسطيني آخر	٣١,٧٪	٣٧,٥٪	٢٩,٨٪	٣٦,٨٪
٤- الانحلال الخلقي والابتعاد عن الدين	١١,٨٪	٨,٣٪	١١,١٪	٨٪
٥- غير ذلك	٤,٦٪	٩,٧٪	٨,٨٪	١١,٥٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

Digitized by Birzeit University Library

هـ- العلاقة ما بين الجنس واسئلة الاستطلاع

١- برأيك، أفضل الطرق لتشكيل مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية هي : (الموعد المقترح لتشكيل هذا المجلس هو ١٩٩٤/٧/١٣).

	ذكر	انثى
١- تعيينات من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية	٪١٥	٪١٦,٧
٢- تعيينات من قبل الحركات والاتجاهات السياسية والتنظيمات	٪٣,٥	٪٧,٢
٣- انتخابات سياسية عامة	٪٧٤,٣	٪٧٣,٤
٤- غير ذلك	٪٧,٢	٪٢,٧
	٪١٠٠	٪١٠٠

٢- هل ستشارك في الانتخابات السياسية العامة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية

١- نعم	٪٧١	٪٦٤,٩
٢- لا	٪١٦,٣	٪١٩,٥
٣- غير متأكد	٪١٢,٧	٪١٥,٦
	٪١٠٠	٪١٠٠

٣- لو جرت الانتخابات لانتخاب مجلس فلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية اليوم فإنك ستصوت لمرشحي من :

حماس	٪١٢	٪١٤,٢
الجبهة الشعبية	٪٦,٢	٪٨,٧
حركة فتح	٪٤٤,٤	٪٤٤,١
فدا (ياسر عبدربه)	٪٢,٣	٪٢,١
الجبهة الديمقراطية	٪١,٧	٪,٦
حزب الشعب	٪١	٪٤
الجهاد الاسلامي	٪٣,٥	٪٤,٣
المستقلين	٪١١,٩	٪١١,٣
غير ذلك	٪١٧,٤	٪١٠,٧
	٪١٠٠	٪١٠٠

٤- هل تعتقد ان الانتخابات السياسية العامة للمجلس الفلسطيني للحكومة الذاتية الانتقالية ستكون نزيهة :

١- نعم	٪٤٣,١	٪٣١,٦
٢- نوعاً ما	٪٣٠,٩	٪٤٤,٢
٣- لا	٪٢٦	٪٢٤,٢
	٪١٠٠	٪١٠٠

Digitized by Birzeit University Library

تتمة ... الجنس

٥- اهم قضية تشغل بالي وتؤرقني في هذه الاوقات التي سننتقل فيها السلطة من الاحتلال الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية هي :

١- ايجاد فرصة عمل وتحسين ظروف معيشة عائلتي	٣٦,١٪	٣٥,٤٪
٢- تعمم السلطة الفلسطينية والشرطة للمعارضة	١٣,٢٪	١٣,٤٪
٣- استعمال العنف من قبل فلسطيني ضد فلسطيني آخر	٣٢,١٪	٣٥,٤٪
٤- الانحلال الخلقي والابتعاد عن الدين	٨,٦٪	١٣,٢٪
٥- غير ذلك	١٠٪	٢,٦٪
	١٠٠٪	١٠٠٪

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)
ص.ب ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، الضفة
تلفون ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت / فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library